الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المقياس: إدارة محلية

مذكرة لنيل شهادة الماستر

بعنوان:

أثر الأزمة النفطية على المشاريع التنموية في الجزائر منذ 2014

من إعداد الطلبة:

- بن علال حميد

تحت إشراف الأستاذ:

هواري بلحاج

لجنة أعضاء المناقشة

بن زايد امحمد	.....	رئيسا
شاربي محمد	.....	مناقشا
هواري بلحاج	.....	مشرفا

السنة الجامعية

2021/2020م

1443/1442هـ

الإهـــــــداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقَّة..

وها أنا ذا أختم بحث تخرُّجي بكل همَّة ونشاط

وأمتنُّ لكل من كان له فضل في مسيرتي

وساعدني ولو باليسير

الأبوين، والأهل، والأصدقاء، والأساتذة المُبجَّلين..

أُهديكم بحث تخرُّجي

بن علال حميد

شـــــكر وتـقـــديـــــر

بـعـد شـكـر الله عـلـى كـريـم فـضـلـه وحـسـن تـوفـيـقـه عـلـى إنـجـاز هـذا الـبـحـث فـإنـه لا يـسـعـنـي إلا أن أتـقـدم بـالـشـكـر والـتـقـديـر إلـى

أسـتـاذي الـفـاضـل الأسـتـاذ "هـواري بـلـحـاج" الـذي تـفـضـل عـلـي بـالـقـبـول والإشـراف عـلـى هـذه الـمـذكـرة ولـم يـبـخـل عـلـي بـالـنـصـائـح والـتـوجـيـهـات.

ولا أنـسـى أسـاتـذتـنـا الـكـرام الـذيـن تـفـضـلـوا بـقـبـولـهـم وتـحـمـلـوا الـعـنـاء لإتـمـام هـذه الـمـذكـرة

كـمـا نـوجـه الـشـكـر الـجـزيـل إلـى أسـاتـذة جـامـعـة الـدكـتـور مـولاي الـطـاهـر.

الملخص:

يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات النامية المعتمدة بشكل أساسي في صادراتها على المحروقات وتحديدا النفط التي تحدد أسعاره في الأسواق العالمية، ما يعرض النمو الاقتصادي في الجزائر إلى عدم الاستقرار.

تهدف هذه الدراسة غلى قياس أثر الأزمة النفطية على المشاريع التنموية في الجزائر خلال الفترة ا لممتدة من 2014 إلى يومنا الحالي، وهذا في ظل التقلبات الحادة والمتكررة في أسعار النفط، خاصة في 2014 الذي عرف انخفاضا كبيرا في أسعار البترول مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وأثر سلبا على العملية التنموية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري- النفط- تحديد الأسعار- الأزمة النفطية- الأوضاع لاقتصادية- العملية التنموية

Abstract :

We consider The Algerian economy as one of the most developing economies which mainly based on oil exports especially petrol, which lead the Algeria economy to instability.

This study aims to measure the effect of petroleum crisis on developed projects in Algeria from 2014 until now within the instability of oil process which led to economic and social decrees in the country and effect negatively development in Algeria

key Word : Algerian economy- petrol – limited prices- oil- economic factors- development process

قائمة المحتويات	الصفحة
إهداء	/
شكر وتقدير	/
ملخص	/
الفهرس	/
مقدمة	أ
الفصل الأول الإطار النظري للأزمة النفطية	
المبحث الأول: مفهوم الأزمة عموما	07
المطلب الأول: تعريف الأزمة ومميزاتها	07
المطلب الثاني: أنواع الأزمات وتصنيفاتها	11
المطلب الثالث: أسباب الأزمة	15
المطلب الرابع: مراحل وطرق إدارتها	17
المبحث الثاني: الأزمة النفطية	19
المطلب الأول: أهمية النفط:	19
المطلب الثاني: أسباب انخفاض أسعار البترول	22
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر البترول	25
المبحث الثالث: انعكاسات انخفاض سعر النفط على البلدان المصدرة له	28
المطلب الأول: آثار انخفاض على الدول المصدرة	28
المطلب الثاني :اثار انخفاض النفط على الدول غير المصدرة	30
المطلب الثالث : الاثار المترتبة عن حالة ارتفاع اسعار النفط	32

الخلاصة والاستنتاج:	34
الفصل الثاني أثر الأزمة النفطية على المشاريع التنموية في الجزائر	
المبحث الأول: مكانة النفط وأهميته في لاقتصاد الوطني وأهم التحديات التي تواجهه	36
المطلب الأول: مكانة النفط وأهميته	36
المطلب الثاني: مراحل تطور القطاع النفطي في الجزائر	38
المطلب الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع النفطي في الجزائر	41
المبحث الثاني: انعكاسات وآثار الأزمة النفطية على المشاريع التنموية المحلية في الجزائر	45
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط	45
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط في الجزائر	48
المبحث الثالث: الخيارات والحلول المقترحة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمواجهة الأزمة النفطية	54
المطلب الأول: تنويع الاقتصاد الوطني	54
المطلب الثاني: التعاون الإقليمي لمواجهة تحديات الأزمة النفطية في إطار أوبك	58
المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لأسواق النفط الدولية	62
خلاصة واستنتاج	66
خاتمة	68
المصادر والمراجع	71
ملاحق	/

فهرس الجداول	الصفحة
التذبذب في الميزان التجاري حسب ارتفاع وانخفاض أسعار النفط	45
ضعف الاستثمار الأجنبي والمحلي	48
معدل البطالة	50
تطور نسب التغطية الصحية في الجزائر	52

مقدمة

مقدمة:

يعتبر النفط سلعة استراتيجية هامة إذ فرض نفسه منذ الحرب العالمية الأولى ليتعزز دوره مع مرور الوقت، ونظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للدخل الوطني، وأصبحت هذه السلعة أهم مكونات الإنتاج الكلي ومحركا أساسيا للنمو، وفي ظل هذه الأهمية التي اكتسبها النفط كمادة وسلعة استراتيجية متعددة الاستخدامات لا يمكن الاستغناء عنها، وتظل أسعاره تمثل المحرك الأساسي للأداء الاقتصادي العالمي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، إذ يعد قطاع النفط بمثابة العمود الفقري لهذا الاقتصاد لذا تنعكس التطورات الحاصلة في أسعاره على الاقتصاد الكلي للجزائر عامة والمشاريع التنموية خاصة.

إن أي تراجع في أسعار النفط وانخفاضها في الأسواق الدولية، يؤثر على برامج الاستثمار التي اعتمدتها الدولة والممولة مباشرة من الميزانية العامة، كل هذا وغيره أدى إلى العمل على دراسة أثر الأزمة النفطية على المشاريع التنموية.

شهدت أسعار البترول انخفاضا كبيرا منذ جوان 2014 والذي طرح عدة مخاوف على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات ، وترتبط مداخيلها بعائدات البترول الذي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

تتعدد اسباب اختيار الموضوع التي يمكن إجمالها في نوعين موضوعية وأخرى ذاتية.

الأسباب الموضوعية:

1. النفط هو العجلة التي تحرك هذا العالم وأن الجزائر البلد المنتج والمصدر للنفط وان أغلبية عوائده المالية معتمدة على الجباية النفطية، وأن اقتصادها عموما يعتمد ويرتكز على النفط.

2. يعتبر النفط في الجزائر هو عصب اقتصادها وحياتها الاجتماعية، وهو ما جعل دراسته بما يساعد في تطوير المجتمع الجزائري أكثر من ضرورية.

3. محاولة إيجاد مربط الفرص في العلاقة بين النفط والتنمية في الجزائر.

الأسباب الذاتية:

رغبتي لشخصية في تطوير الحياة الاقتصادية في الجزائر من خلال معرفة علاقة الازمة النفطية بالمشاريع التنموية، وذلك للعمل على تجسيد مشروعي الخاص في الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

أهمية الموضوع:

تكمن اهمية النفط بصفة عامة في كونه موردا اقتصاديا هاما جدا وهذا ما جعل فرنسا تعمل جاهدة أثناء المفاوضات على فصل الصحراء على الشمال بعد اكتشافها للنفط في الجزائر في 1958، بالإضافة إلى هذا يمثل النفط عصب الحياة الاقتصادية، والسياسية في الجزائر مند الاستقلال، وهذا ما جعل من دراسته خاصة في الدول الريعية والجزائر أكثر من أهمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة والبحث على إبراز العلاقة بين الأزمة النفطية والمشاريع التنموية في الجزائر، وذلك لتحديد النماذج والتجارب الاقتصادية والسياسية في لعالم، فالعديد من الدول أساسها ريعي لكنها حققت نهضة اقتصادية وسياسية، والكثير من الدول أساسها الاقتصادي غير ريعي وحققت تطورا كبيرا في جميع المجالات، وهناك دول ريعية وفشلت في إحداث نهضة اقتصادية واجتماعية.

أدبيات الدراسة:

تعددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة في الدول ذات الاقتصاد الريعي والتي منها دراسة بعض الادبيات والتي لها صلة وعلاقة بموضوعنا منها:

كتاب اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات للدكتور قدري علي عبد المجيد، الذي يتناول التعريف المفصل للأزمات، كما أن الاعتماد أيضا على مذكرة جليل عبد المنعم وآخرون لنيل شهادة ماستر والتي حملت عنوان آثار وصدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر والتي من خلالها التعرف على الآثار التي خلفها تراجع سعر النفط في العديد من الدول وعلى رأسها الجزائر.

4. الإشكالية:

يتضح مما سبق ذكره أن هناك علاقة بين الأزمة النفطية والتنموية في الجزائر ومنه يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى أثرت الأزمة النفطية على المشاريع التنموية في الجزائر بداية من 2014؟

ولمحاولة الإجابة عن الإشكالية العامة استعنا ببعض التساؤلات الفرعية المدعمة للموضوع وهي كالتالي:

- ما هو أثر الأزمة النفطية على العملية التنموية في الجزائر؟
- ما هي مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات:

أما الفرضيات التي اعتمدت الإجابة على هاته التساؤلات وهي كالتالي:

1. كلما كانت هناك أزمة نفطية في الجزائر أثر ذلك سلبا على سير العملية التنموية في الجزائر.

2. كلما كانت هناك أزمة نفطية في الجزائر كلما أدى ذلك إلى ازدياد المشاريع التنموية في الجزائر، لتجاوز الارتباط بالمحروقات خاصة النفط.

3. يلعب قطاع المحروقات الدور الأكبر في الاقتصاد الوطني بدون منازع، وتعتمد كل خطط التنمية عليه.

7. مناهج الدراسة:

لإعطاء الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل يجب تسليط الضوء على مجمل مكوناته والقيام بالإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات المصاغة يمكن ملاحظة بأن المنهج الأكثر ملائمة للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي من أجل وصف وتحليل المشكلة المدروسة، حيث يتم الاعتماد على أسلوبي الاستقراء والاستنتاج بغية توضيح المفاهيم المحيطة بالموضوع، والمنهج التاريخي فيما يخص بعض الأجزاء المتعلقة بمجال النفط.

8. صعوبة الدراسة:

لقد واجهتنا جملة من الصعوبات خلال إعدادنا لهذه الدراسة، غير أنها في مجملها لا تختلف عن الصعوبات التي يواجهها الباحثون عموما في هذا الموضوع، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية.
- تعذر وصولنا لبعض الإحصائيات.
- انتشار مرض كورونا (كوفيد 19) لم يسمح لنا بالتنقل نظرا للإجراءات التي اتخذتها الدولة في الحجر الصحي.

9. تقييم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتثبيت الفرضيات المناسبة ارتأينا وضع خطة مكونة من مقدمة، وفصلين وخاتمة.

تناولنا في الفصل الأول: مفهوم الأزمة عموما وأنواعها ومراحلها وطرق إدارتها وكذلك النفط والعوامل المؤثرة في سعره. أما الفصل الثاني: تناولنا فيه علاقة النفط بالعملية التنموية في الجزائر والتحديات والصعوبات التي تواجه القطاع النفطي والآثار العامة لانهياره والسناريوهات المستقبلية المتوقعة، وفي الخاتمة قدمنا الإجابة على الإشكالية التي وضعناها في المقدمة وتبثنا الفرضيات المناسبة بعد البحث مع مجموعة من التوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للأزمة النفطية

المبحث الأول: مفهوم الأزمة عموما

الأزمة ظاهرة إنسانية وجزء من نسيج الحياة، عرفت منذ العصور القديمة وملازمة للإنسان، في أية لحظة تظهر، وفي ظروف مفاجئة نتيجة العوامل الداخلية والخارجية تظهر نوعا من التهديد للدولة أو الفرد أو المنشأة، كما ان تأثيراتها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، فأصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة للدولة والإنسان والمجتمعات.

المطلب الأول: تعريف الأزمة ومميزاتها

تعتبر الأزمة من الكلمات المتداولة، في مختلف التخصصات، والأنظمة، والمستويات، من المجتمع والفرد والدولة، كما ان تعريفاتها تنوعت وتعددت حسب مستواها ونوعها.

فالأزمة لغة: من الشدة والضيق لفعل أزمة على الشيء أزمها عض بالفهم تليه عضا شديدا، فمثلا يقال أزمة الفرس على اللجام ويقال أزمة السنة أي اشتد قحطها لقاموس لسان العرب الأزمة من الجدي أو القحط أو المجاعة وطبقا لقاموس المورد هي تعتبر مفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوء في الأمراض في القول أن الأزمة تعتبر مرحلة في العمل القصصي أو المسرحي تضارب فيها العوامل المعارضة أشدها بقوة التضارب.[1]

فالأزمة: هي نقطة تحول يأتي بتغيرات الأفضل أو الأسوء، تعتبر لحظة حاسمة، استخدام كلمة أزمة تعود أصولها إلى الطب الإغريقي القديم، وكانت تستخدم على وجود نقطة تحول مهمة، وكونه لحظة مصيرية في تطور مرض ما، ويترتب على هذه النقطة، إما شفاء المريض خلال مدة قصيرة وإما موته.

[1] علي بن هلهول الرويلي، إدارة الأزمات وأبعادها وأساليبها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2011، ص 03.

تعني الأزمة في معاجم اللغة الإنجليزية نقطة تحول في المرض أو في تطور الحياة أو في التاريخ، وهي نقطة تحول تتميز بالقلق والصعوبة من المستقبل، وتتطلب اتخاذ القرار المناسب خلال مدة زمنية.

ويشير إلى التغير نحو السوء أو الأفضل.

للأزمة في اللغة الفرنسية لها معاني مثل: النزاع، النوبة، الفقر، الفاقة، التوتر. والأزمة في معاجم اللغة العربية فهي الشدة والقحط وتشير إلى حالة طارئة وموقف استثنائي مخالف ومغاير لمجريات الأمور الاعتيادية.[1]

كما يدل أيضا في اللغة العربية على الخطر أو الفرصة، وتشير على أنها كلمة لازمة وتفهم عن حدث عصيب يمدد كيان قيام الفرد أو الدولة أو المنظمة، وبالتالي لا تبين وتعبر عن الأفضل.

مفهوم الأزمة اصطلاحا:

عرفها "bieber" بيبار" في 1988 على أنها نقطة تحول في أوضاع غير مستقرة يمكن أن تعود إلى نتائج غير مرغوبة إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء أخطائها.[2]

وتعرفها خطة إدارة الأزمات بجامعة "ماستر MC master" بالولايات المتحدة الأمريكية أن الأزمة: هي أي حدث طبيعي يجذب اهتمام وسائل الإعلام وأن الأزمة غالبا ما تكون فجائية وغير متوقعة كما أنها يمكن أن تكون فرصا بقدر ما تحمل من مشاكل.[3]

[1] يوسف أبو فارة، إدارة الأزمات، مدخل متكامل، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص 21.

[2] يوسف أبو فارة، إدارة الأزمات، مدخل متكامل، دار إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2009، ص 21.

[3] قدري علي عبد المجيد، اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2007، ص 19.

إن الأزمة هي موقف محدد يهدد مصالح المنشأة وصورتها أمام الجماهير مما يستدعي اتخاذ القرارات السريعة لتصويب الأوضاع حتى تعود إلى مسارها الطبيعي.

-الأزمة هي تعرض الفرد أو الجماعة أو المنظمات أو المجتمعات إلى مواقف حرجة وحساسة ومؤلمة، وتزداد حدة الألم بسبب تجاهلنا وإهمالنا لتلك الإنذارات والإشارات المصاحبة لها، وقد ينجم عن هذا الإهمال خطر الموت وفقدان الحياة، ويحتاج الأمر إلى اتخاذ قرار لمعالجة الموقف أو الأزمة.[1]

-تتسم بعدم التوازن، وتعتبر طرف انتقالي تمثل تحول في حياة الجماعة أو المنظمة أو الفرد أو المجتمع، وهناك تغير كبير ينتج عنها، وهي بمثابة حالة لها تأثير وتتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة كانت إيجابية أو سلبية لها تأثير على مختلف الكيانات.

-يمكن للأزمة أن يؤدي إلى نتائج سلبية، كما أنها حالة مستقرة أو فترة حرجة تحدث تغير حاسم.[2]

من الناحية الإجرائية: تعتبر موقف خطير يهدد الفرد والمجتمع والمنظمة، ويحدث نتائج غير مرغوبة وسلبيات عديدة، هذا ما يتطلب ضرورة البحث عن قرارات وحلول سريعة لتصويب الأوضاع حتى تعود لمسارها الطبيعي.

الأزمة الداخلية: هي حدث مفاجئ يقوم بتهديد المصلحة القومية، وتكون المواجهة في ظروف ضيق الوقت، والإمكانية قليلة ونتائجه خطيرة.

[1] زيد منير عبوي، إدارة الأزمات دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2007، ص 19.

[2] عامري عائشة، أحجب نفعي عمار، أثر الأزمة النفطية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، ص 10.

-عرفه صلاح الدين فوزي: "هي حالة طارئة ومفاجئة تنذر بخطر يهدد الدولة أو مؤسساتها يتوجب من الضروري التصدي والمواجهة بقرارات رشيدة وسريعة على الرغم من ضيق الوقت، وقلة المعلومات. أي في ظل أزمة الوقت وأزمة في المعلومات المتاحة.[1]

-من الناحية الاجتماعية: تعتبر عدم التوازن في عناصر النظام الاجتماعي وذلك من القلق والتوتر والعجز وعدم القدرة لإقامة علاقات اجتماعية وإنسانية وبروز معايير أخلاقية معاكسة للثقافة.

تعرف من ناحية إدارية على انها: نوع من التوتر والحيرة لدى المسؤولية وغلب ذلك على الجوانب الإدارية وعيان المؤسسة واستراتيجيات بقائها واداء العمال والأهداف التي تترتب عليها وعلاقتها بالجمهور.[2]

من الناحية السياسية: فتعليقها بالصراع الدولي والنزاع بين الدول والحكومات، ومرتبطة بعنصر التهديد للأمن الوطني للدول والمصالح الدولية.

الأزمة العسكرية: ناتجة عن نزاع مسلح تستعمل فيه القوات المسلحة مع دول أخرى، أو تهديدات باستعمال نوع من التوتر والخطر الذي يهدد المصالح الوطنية.

على الصعيد الوطني: فالأزمة شاملة، والتي تعصف بالأمن الخارجي أو الداخلي وتهدد كيان الدولة، وذلك باحتلالها أو تهديدها، مثل العراق لاحتلالها الكويت وأزمة الشرق الأوسط كاحتلال إسرائيل لدولة فلسطين.[3]

من بين التعاريف السابقة يمكننا استنتاج تعريفا على النحو التالي:

[1] علي بن هلهول الرويلي، المرجع السابق، ص 08.

[2] عامر عائشة، أحجب نفعي عمار، المرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] عامر عائشة، أحجب نفعي عمار، المرجع سبق ذكره، ص 12.

الأزمة: هي عبارة عن حالة مفاجئة ناتجة من تغير مفاجئ تسبب فيه كارثة أو حادثة أو طارئ مفاجئ يخلف حالة من القلق والتوتر والإحساس بالخطر، مما يهدد كيان المجتمع والدولة والمنشأة والفرد.

المطلب الثاني: أنواع الأزمات وتصنيفاتها

النظر إلى الأزمة من أطراف مشتركة فيها والمكان الذي يحدث فيها وهنا تنقسم الأزمات إلى قسمين منها الخارجية وأخرى داخلية، وهذا على مستوى الأزمات:

1) **الأزمات الخارجية:** التي تكون خارج الدولة وقد تكون إما دول معادية أو على علاقات غير طبيعية مع الدولة الأولى أو الدولة صديقة أو منظمات أو أحزاب تنتمي إلى دولة اجنبية.[1]

وتنقسم هذه الأزمات الخارجية إلى قسمين وهما:

أزمات إقليمية: وتكون داخل منطقة ما وتتميز بنفس الخصائص الموجودة في الدول العربية أو دول جنوب شرق آسيا أو دول أوروبا.

أزمات دولية: وقد تظهر بين دولة وأخرى، وتهدف ا لدولة إلى إبراز تغير مفاجئ في الوضع الدولي الراهن، مما يشكل تهديدا مباشر وغير مباشر للأمن القومي للدولة الأخرى أو مجموعة الدول.[2]

2)**الأزمات الداخلية:** تعتبر أقوى التهديدات المواجهة للدولة، كونها تؤثر على كيانها الداخلي وأمنها القومي، وتكون ذات طابع عدائي أو غير عدائي.

[1] محمد ناصر مهنا، إدارة الأزمات، مؤسسات شباب الجامعة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2006، ص 243.

[2] محمد ناصر مهنا، المرجع نفسه، ص 250.

من حيث نوع الأزمات هناك ازمات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية.

الأزمة السياسية: تنشأ بسبب قصور النظام السياسي والتخلف، وتُظهر أزمة المشاركة أزمة الشرعية وأزمة الهوية.[1]

الأزمة الاقتصادية: وتظهر نتيجة حدوث خلل أو عدم التوازن في الهيكل السياسي الاقتصادي القومي.

الأزمة العسكرية: موجودة داخليا كمحاولة القيام بانضمام داخل الدولة لتغير نظام الحكم او تعديله، وتكون خارجيا مثل الحشود العسكرية على الحدود بين دولتين، وهذا الأمر ينتج عنه تصاعد التوتر الذي يؤدي إلى الحرب.[2]

الأزمة الاجتماعية: ويكون داخليا والذي يقوم به فئة من جماعات الضغط في وسط المجتمع، والاضطرابات التي تنتج عنه والمستخدمة للجماعات المتطرفة الدينية في المجتمع.
هناك ازمات في مجال التنفيذ كالأزمة البحرية: وهي التي تنشأ بين الدول في حشد القطع البحرية من بحر إلى آخر، أو خطف سفينة أو حشود الأساطيل البحرية.
الأزمة الجوية: وهي التي تحدث في الجو مثال على ذلك: اختطاف طائرة وأخذ ركابها كرهائن وذلك لتنفيذ مطالب معينة، والتي تكون سياسية أو عسكرية، أو مطالب خاصة.[3]

الأزمة البرية: وهي التي تكون وقائعها موجودة من البداية حتى النهاية على الأرض.

تتصف الأزمات استنادا إلى معايير منها:

---

[1] عامري عائشة، أحجب نفعي عمار، أثر الأزمة البترولية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، ص21.

[2] محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[3] محمد نصر مهنا، المرجع نفسه، ص 254.

1. نوع ومضمون الأزمة: بعض الأزمات تكون في المجال الاقتصادي أو السياسي وغيرها، ومن هذا المنطلق توجد أزمة بيئية سياسية، اجتماعية إعلامية، اقتصادية، وفي محتوى كل نوع تظهر تصنيفات فرعية، كالأزمة المالية ضمن الأزمة الاقتصادية وهكذا تكون.[1]

2. حسب **أسباب الأزمة:**

هي الأزمات التي تظهر نتيجة الأخطاء الإدارية، والأزمات الناتجة عن الاتجاهات العامة في البيئة الخارجية، والأزمات ناتجة من خارج المنظمة، ولا يوجد للمنظمة أي شيء في حدوثها، والأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعية كالبراكين والزلازل والفيضانات.[2]

3. **وفق معيار مرحلة التكوين:**

فيها عدة أنواع كالأزمة في مرحلة النمو، والأزمة في مرحلة النضج، والأزمة في مرحلة الانحسار، والأزمة في مرحلة الاختفاء.

4. **وفق معيار معدل تكرار حدوث الأزمة:**

وهنا تكون الأزمة ذات طابع دوري متكرر الحدوث، وأزمة ذات طابع فجائي غير متكرر.[3]

5. **حجم الأزمة:**

هناك معيار في تصنيف الأزمات منها أزمة صغيرة أو محدودة توجد داخل إحدى المنظمات أو المؤسسات المجتمع، وأزمة بسيطة وأزمة كبيرة.

---

[1] بن زوة حفيظة، جدي سهام، المعالجة الإعلامية لأزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر، مذكرة شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ص 38.

[2] محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2008، ص 1.

[3] أديب خضور، الإعلام والأزمات، الرياض أكاديمية نايف، ط 1، 1999، ص 09.

معيار الحجم أو الضخامة يعتمد على معايير كالخسائر والأضرار الناتجة عن تعطل في توليد الطاقة الكهربائية وأزمة المرور، وتوجد أيضا معايير كالأضرار والآثار التي لحقت بالرأي العام، المجتمع أو المؤسسة التي تعرضت للأزمة.[1]

6. المدى الزمني لظهور الأزمة:

المعيار هذا يعتمد على عمر الأزمة وهناك نوعان:

- الأزمة الانفجارية السريعة: تكون فجائية وبسرعة، وفي نفس الوقت تختفي بسرعة كاندلاع حريق في مصنع لإنتاج المواد الكيميائية.
- الأزمة البطيئة الطويلة: الأزمة هذه تتأقلم بالتدرج رغم كثرة الإشارات التي تصدر عنها، إلا أنها تظهر على السطح، كما أن المسؤولين لم يقوموا باستيعاب دلالات هذه الإشارة والتعامل معها، كوجود مشكلات بين الإدارة والمتعاملين حول إضافات الأجر وساعات العمل وظروفه.

7. النطاق الجغرافي للأزمة:

ما يؤدي بالأزمات المحلية هو استعمال المعيار الجغرافي الموجود في ضيق، أو كونه محدود، والذي يحدث في المحافظات البعيدة أو المدن مثل: حادث قطار أو انهيار جسر.[2]

8. طبيعة التهديدات التي تخلف الأزمة:

تختلف التهديدات من مضمون الأزمة ونوعيتها، فيوجد تهديدات خارجية مصوبة ضد المعلومات، وضد الاقتصاد، الأمراض المهنية، الخسائر الفادحة، تهديدات نفسية.[3]

---

[1] محمود جاد الله، المرجع السابق، ص 12-13.

[2] بن زوة حفيظة، جدي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3] بن زوة حفيظة، جدي سهام، مرجع سبق ذكره، ص 39.

المطلب الثالث: أسباب الأزمة

هناك عدة أسباب تسبب الأزمة وهي عديدة مثلا: التخلف والفقر والبطالة والأمراض والجهل والفتن العرقية والطائفية، وقلة الموارد والكوارث الطبيعية و الصناعية والنزاعات وعدم الاستقرار الدولي والإقليمي، ويمكن وصف هذه الأسباب على النحو التالي:

1)أسباب كارثية:

منها الفيضانات والبراكين والتصحر والزلازل، والعديد من الأسباب التي لها علاقة بالبيئة ، وهناك كوارث طبيعية يصعب التكهن بها والتحكم في أبعادها، كما يوجد أيضا كوارث صناعية، كالتسرب الإشعاعي والتسرب الغازي مثل عشير نويل.

هناك تجاهل إشارات الإنذار المبكر والتي تظهر إلى إمكانية حدوث الأزمة، وذلك مثل شكاوي العملاء، أو المشكلات المماثلة لمشكلات المنافسين، والتي يمكن ان تكون مؤشرا لوجود فشل أو قصور الصناعة ككل.[1]

2) أسباب اجتماعية:

من بين الأسباب الاجتماعية الظلم الاجتماعي والتفرق العنصري، والتوترات الطائفية والأمنية والعرقية، وأخرى التخلف والجهل، والانفجار السكاني.[1]

[1] سليم بطرس جلدة، الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 22.

الاستعانة بمعلومات قاصرة أو خاطئة، ويعتبر هذا التقييم غير صحيح للأمور والإجراءات والقرارات التي تعتبر مصدرًا لظهور عوامل وقوى مؤيدة ومعارضة، مما يؤدي هذا الاحتكاك إلى التصادم فيما بينهم، وظهور الشائعات، ومعظم الأزمات مصدرها شائعات أطلقت ووظفت في وقت وشكل معين، فتحدث الأزمة.[2]

3) أسباب اقتصادية:

من بين الأسباب الاقتصادية كالبطالة والفقر وانخفاض مستوى دخل الفرد، الغلاء في المعيشة وعدم استقرار السوق، وتذبذب الاقتصاد، وعدم توزيع الثروة بشكل عادل.

4) أسباب سياسية:

وهي أسباب سياسية متمثلة في الصراع بين مراكز القوى والنفوذ والثورات الحدودية والصراع السياسي على مراكز السلطة والمتغيرات الإقليمية والدولية، أو الفشل السلمي في تداول السلطة.[3]

5) أسباب فنية:

والتي تتمثل فيما يلي:

سوء الفهم، وسوء الإدارة، وتعارض الأهداف والمصالح، والأخطاء البشرية، وعدم استيعاب المعلومات المتوفرة، وسوء التقدير والتقييم من خلال جانبين هما:

---

[1] علي بن هلهول الرويلي، إدارة الأزمات تعريفها وأبعادها وأساليبها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مصر، 2011، ص 75.

[2] قدري عبد المجيد، اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 98-99.

[3] علي بن هلهول الرويلي، المرجع السابق، ص 78.

- المقاولات والإفراط في الثقة الفارغة في النفس، وفي القدرة الذاتية على مواجهة الطرف الآخر والتغلب عليه.
- سوء تقدير قوة الطرف الآخر والاستخفاف به والتقليل من شأنه.[1]

المطلب الرابع: مراحل وطرق إدارتها

من خصائص الأزمة: المفاجأة، إلا أن بعض الدلالات تدل على قرب حدوثها، فهي بذلك ليست وليدة المفاجأة ، إلا في بعض الأزمات الطبيعية كالزلازل والبراكين، وهي تمر من خلال سلسلة من المراحل هي:

1. **مرحلة الإنذار المبكر**: تعتبر المؤشر والدلالات التي تنتج عن الازمة إلى قرب وقوعها.
2. **مرحلة النشوء والتبلور**: وهي مرحلة تظهر فيها الأزمة وتتضح معالمها.
3. **مرحلة تطور الأزمة وانتشارها**: هي مرحلة نحو الأزمة وتصاعدها وبداية انتشارها.
4. **مرحلة الانفجار**: تعتبر مرحلة الندرة لدى الأزمة من حيث تبليغ شدها.
5. **مرحلة التثبيت**: ترسخ فيها الأزمة وتكمل عناصرها التي تهدد الأمن والاستقرار.[2]

مرحلة الميلاد: في هذه المرحلة تبدأ الأزمة تظهر على شكل إحساس مبهم بوجود شيء ما يلوح في الأفق ويندر باقتراب وقوعها في خطا مجهول المعلم والاتجاه والحجم.

لا تنشأ الأزمة في الغالب من فراغ، وإنما هي نتيجة لمشكلة ما لم تتم معالجتها بالشكل الملائم.[3]

---

[1] قدري علي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 102.

[2] علي بن هلهول الرويلي، المرجع السابق، ص 78.

[3] ماجد عبد الهادي المساعدة، إدارة الأزمات، المداخل، المفاهيم، العمليات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2012، ص 59.

مرحلة انفجار الأزمة: إن الحدث أو التصرف هو الذي يسبب في انفجارها، وينتج أضرار لدى هذا الانفجار ويتعاظم بترك عواقب مالية وبشرية وخيمة على المؤسسة.

وقد تصل في أقصى قوتها وعنفها والسيطرة عليها تصبح مستحيلة ولا مفر من الصدام العنيف معها، وتكون ا لأزمة بالغة الشدة والقوة.[1]

مرحلة النضج: من أخطر المراحل وتصل فيها الأزمة إلى نقص قوتها. ويندر أن تصل إلى هذه المرحلة، إلا إذا قوبلت بالامبالاة من قبل متخذي القرار في مراحلها الأولى ومتى وصلت الأزمة إلى هذه المرحلة فإن الصدام أمر لا مفر منه.[2]

مرحلة انحسار الأزمة: بعد تحقيق هدف التصادم تصل الأزمة إلى هذه المرحلة، وتفقد الأزمة جزء من قوة الدفع، ومن ثم تبدأ في الانحسار والتقلص، وإن كان يجب التحذير من أن بعض الأزمات تتجدد لها قوة الدفع وذلك عندما يفشل الصدام، وأيضا عند عدم استجابة متخذ القرار للضغط الذي تنتجه الأزمة، يعمل على استقطاب عناصر الأزمة المحركة لها والموجهة لتدفقها.[3]

مرحلة الاختفاء أو ما بعد الأزمة: وهذه المرحلة تأتي وتقوم على أساس معالجة الآثار السلبية الناتجة عنها.[4]

المبحث الثاني: الأزمة النفطية

المطلب الأول: أهمية النفط:

[1] قدري علي عبد الجميد، اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 115.

[2] ماجد عبد الهادي المساعدة، المرجع السابق، ص 60.

[3] قدري علي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[4] زيد منير عبوي، إدارة الأزمات، دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع،، عمان، ط 1، 2007، ص 27-28.

للنفط أهمية كبيرة على معظم اقتصاد الدول العالمية، كونه سلعة استراتيجية ويحظى بأهمية اقتصادية، وأهمية سياسية، وعسكرية واجتماعية.

الأهمية الاقتصادية للنفط: تتمثل أهمية النفط الاقتصادية فيما يلي:[1]

- النفط مادة اولية أساسية في الصناعة: والذي يميزه كمادة اولية فيستعمل النفط في عدة عمليات صناعية، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا.
- النفط مصدر للإيرادات المالية: تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاد الدول المنتجة والمصدرة له، والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي، وتمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك.[2]
- النفط أهم سلعة في التبادل التجاري: يمثل النفط سلعة تجارية دولية مهمة في تنشيط التبادل التجاري، وذلك أنه يتداول في كل دول العالم، وتكون درجته عالية من معظم السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهميته في التجارة للدول المنتجة والذي فيها النفط أهم صادراتها والمصدر الأساسي في ميزانيتها، ويوجد بعض البلدان كل تبادله التجاري الخارجي يعتمد كليا على النفط.
- دور النفط في تنشيط الأسواق المالية: هناك بورصات نفطية فيها التداول بالعقود النفطية.

---

[1] بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2000–2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصادي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 09.

[2] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986– 2008) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص

2. الأهمية الاجتماعية للنفط: تعتبر مهمة النفط في الحياة الاجتماعية من بين المظاهر التالية:

– النفط وقطاع المواصلات: يعتبر النقل من القطاعات المهمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبشر، كما أن للنفط دور فعال في طريقة عمل هذا القطاع، فالبواخر والطائرات والسفن والسيارات وغيرها...، فهذه الوسائل تحتاج لمشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها، كالبنزين، المازوت، والديزل.

- دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية: تتمثل المشتقات النفطية كالبلاستيك والمطاط الصناعي، المنظفات والأسمدة، مجالا حيويا في الحياة البشرية، ولا يمكن الاستغناء عنها.[1]
- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة: تعتبر الشركات العاملة في القطاع النفطي ذات دور فعال وكبير في التوظيف، وتشغيل أكبر عدد من اليد العاملة من عدة اختصاصات ومستويات.
- دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية: تعتبر الشركات النفطية مهمة في تفعيل النشاط الاجتماعي، كالمساهمة في دعم العمال لديها وعائلاتهم، والمساهمة في مراكز البحث العلمي والنشاطات الرياضية.[1]

[1] حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986–2008، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص 9–10.

3. الأهمية السياسية للنفط:

– النفط والاستقرار السياسي: يلعب دورا هاما في عملية صنع القرار السياسي، ويوجه على أنه بارز في عملية الأمن والسلام في العالم.

– النفط كسلاح ضغط: لا تنطوي الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له، وذلك باعتباره غاية للتنافس لبسط النفوذ على مناطق النفط، فالبلدان المنتجة تستعمله كغرض سياسي، وهذا ما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973، وأيضا تستخدمه المنظمات الدولية كالأمم المتحدة لنفس الغرض، وذلك عند فرضها عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.[2]

4. **الأهمية العسكرية للنفط:** الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يماثل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي وتتضح هذه النسبة في الحروب، ومن المشتقات النفطية الكيروسين النووي يكثر عليه الطلب العسكري وعلى النفط لاستعماله كمصدر للوقود للآلات الحرب الميكانيكية، كما يوجد تجهيزات لتوزيع مشتقات النفط ونقلها في أماكن الحروب وذلك تجنبا للانقطاع، ومن بين أهم أسباب الحروب في العصر الحديث هو النفوذ والسيطرة على مناطق النفط.[3]

المطلب الثاني: أسباب انخفاض أسعار البترول

يرجع انخفاض أسعار النفط إلى عدة عوامل وتأثيرات وأهم أسبابها:

---

[1] بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العاملة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2000–2014)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصادي مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 9–12.

[2] بيطام ريمة، مرجع سبق ذكره، ص 9–12.

[3] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 9–10.

- ظهور انتاج النفط الصخري: وهذا ما يثبته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، وهذا ما حدث تخمة من المعروض العالمي.
- التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدر للنفط (أوبك):[1] منظمة البلدان المصدرة للنفط من الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد تغير السلوك الاستراتيجي في الفترة الأخيرة، وذلك خلال تركيزها على حصتها السوقية، وهذا على حساب الأسعار، ثم آلت المنظمة واجتمعت باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج، وذلك بالرغم من فائض العرض العالمي، وهذا ما جعل انخفاضا جديدا في الأسعار، والذي جاءت به المنظمة يعكس الفترة التي كان فيها العالم في أزمة مالية عالمية (2008-2009) عقب انهيار اسعار النفط، وذلك يخفض من الإنتاج مما يساعد على انتعاشها مجددا.[2]
- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة: وخاصة في ظل الانتفاضة عنه ببدائل أخرى.
- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية: بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب والتوصل إلى الاتفاق النووي فيما بينهما، فاستعدت إيران إلى تصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية 2016، ذلك يعني فائضا في المعروض العالمي.

[1] تأسست المنظمة ومقرها في النمساوية "فيينا" في عام 1960 لتنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء 12 وهم: أنغولا، اجزائر، جمهورية إيران الإسلامية، الكويت، ليبيا، نيجيريا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا.

[2] عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، ص 1-2.

- ارتفاع انتاج الولايات المتحدة: صعود الإنتاج الأمريكي بمقدار الضعف تقريبا خلال الست(06) سنوات الماضية، والوقت التي كانت الجزائر، نيجيريا، السعودية تنافس على أسواق الولايات المتحدة، هنالك تحول التنافس إلى الأسواق الآسيوية وأظهر المنتجون لخفض أسعار النفط في وقت كان فيه إنتاج كندا والعراق وروسيا غير موجود، إشارة إلى أن هبوط الإنتاج بالولايات المتحدة يكفي حاليا لرفع الأسعار عام 2016.[1]
- ارتفاع الصرف: ارتفاع سعر الدولار من أسباب ضعف الطلب على النفط، ذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار، هذا ما جعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى.[2]
- معاقبة الدول العربية: غالبية الدول المنتجة للنفط هي دول نامية، اعتمادها عليه مصدرا رئيسيا في اقتصادها، وإعداد موازنتها العامة، فهذه الدول الأكثر تضررا من هبوط أسعار النفط وهذا ما يدفع الكثير منها إلى أزمة خاصة الدول النفطية والتي ينتمي موازناتها على أسعار متوقعة للنفط، كالعراق الذي يعتبر من الدول المتأثرة بهبوط النفط، وهذا نتيجة انخفاض صادراته النفطية جراء الوضع الأمني الذي تعيشه البلاد، ما دفع الخبراء الاقتصاديين إلى التلويح بإيجاد حلول أمنية عاجلة لتفادي الأزمة، وأيضا ليبيا، وهذا ما يعني أن هذه البلدان ستواجه ازمات مالية.[3]
- الطلب العالمي: تراجع في الاسواق الصاعدة مثلا الصين وحدها تستهلك ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من النفط .وفي الآونة الاخيرة شهدت الصين صعوبات اقتصادية متمثلة في الركود الكبير في صادراتها، واستثماراتها التي تمثل في ثلثي (3/2) ناتجها المحلي الاجمالي، وهذا لتراجع قدرتها التنافسية في

[1] أربعة أسباب رئيسية لهبوط أسعار النفط 2017/02/01.

[2] المرجع نفسه.

[3] أوزان حسين، كرفاح أسماء، آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014: دراسة إحصائية تنبؤية (1990– 2018: مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، ص 23.

الاسواق الدولية، وهذا ناتج للصعود الكبير في معدلات الاجور المحلية فيها في الاعوام الاخيرة.[1]

اسباب اقتصادية: والتي تتمثل في الوفرة المقدمة من النفط والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الامريكية الحضر عن تصدير النفط لأول مرة، والتوسع في استعمال الطاقات البديلة، وخاصة الاستكشافات الحديثة المرتبطة في النفط والغاز الصخريين وانخفاض الطلب العالمي مقابل تباطء نمو الاقتصاد العالمي، حيث اسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطء معدل النمو في الصين والبرازيل، كما كان اسهام نحو استغلال الطاقات المتجددة في التراجع الشديد للأسعار.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر البترول

ان ما ينظر في الاسعار النفط منذ العصر القديم الى العصر الحالي ينظر الى ان هذه الاسعار مرتبطة وقد تتأثر بعوامل عديدة، فرضت على اقتصاد العالم، فتتأثر الدول المنتجة لهذه السلعة لها تأثير كبير في نموها الاقتصادي، وذلك بتدني الاسعار خاصة المعتمدة في ميزانيتها على النفط، كونه المصدر الوحيد لتنفيذ سياستها.[2]

العوامل الاقتصادية:

أ) **الطلب العالمي على النفط:** ينقسم الطلب على النفط الى نوعين، فالأول يتمثل في طلب بغرض الاستهلاك، حيث انهى يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات النفطية كما ان زيادة استهلاك النفط لكل من الصين والهند

[1] عبد الحميد مرغيت، المرجع السابق، ص 02.

[2] خيم نوال، أثر تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، دراسة قياسية خلال الفترة 200-2013، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة بحث شهادة ماستر أكاديمي، ص 20.

اثر على الطلب العالمي على النفط ،اما النوع الثاني فهو الطلب بغرض المضاربة "الاسواق المستقبلية " فقد عرضته الاسواق في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك بدخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية بهدف تحقيق الارباح، مما اثر الطلب العالمي على النفط.[1]

ب)**الغرض العالمي للنفط:** هنالك العديدة من الدول التي تعتمد على النفط بشكل كبير تنفيذ سياستها وتلبية حاجيات ومتطلبات المواطنين، والمساهمة في تنفيذ البرامج التنموية وتعتبر الامكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها الى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية او تصديره، ومن اجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات او الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دورا حيويا في عرض النفط كذلك المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض، وخاصة في التقلبات الموسمية والمراقب للأحداث خلال الفترة يجد ان العوامل السابقة تحققت جميعها واثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الاسعار.[2]

ج) **معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقديم الصناعي:** يعتبر النفط عنصرا أساسيا في الإنتاج وعملية الدور الاقتصادي فالنفط محرك فعال في النمو والتطور والازدهار فالزيادة في النمو الاقتصادي تبادر زيادة في استهلاك النفط وخاصة في التطور التكنولوجي، كما يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم العوامل التي تؤثر في الطلب النفطي وفق علاقة طردية، بمعنى أن النمو الاقتصادي العالمي ناتج عن عملية التقدم التقني والاقتصادي ويرتبط

[1] عماد سالم محمد أبو مرمي، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2014/2000، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2016، ص 36.

[2] عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد 15، ع 01، 2013، ص 324.

ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط،[1] فزيادة النمو الاقتصادي تراودها زيادة في الاستهلاك النفطي، مما يعني زيادة الطلب على النفط، والعكس في انخفاض في النمو الاقتصادي أيضا يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقلص، أي أن العلاقة بين المتغيرين متداخلة، فكل عامل يؤثر على الآخر.[2]

عوامل سياسية: بعض الخبراء والمحللين الاقتصاديين أرجحوا أن الانهيار للأسعار النفط تفسيره سياسي وذهب هذا التفسير من مقالة الكاتب "توماس فريدمان" بعنوان "حرب المضخات" وبنى فيها تحليله على أنا هناك اتفاقا بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار الغاز والنفط وهذا ما يكون له تأثير على إيران وسوريا كونهما اكثر تضررا من بين هذا الانخفاض، فانخفاض النفط في روسيا هو العامل البارز في تراجع الاقتصادي الروسي بنسبة 4.8% عام 2015 وانخفاض سعر النفط يؤثر على اقتصاد الدول التي تعتمد على شكل كلي على النفط من أجل تلبية حاجات مواطنيها في العملية التنموية.

العوامل الجيوسياسية: التوترات والاضطرابات عبر العالم لها دور هاما ومؤثرا في تقلبات أسعار النفط كانفجار واشنطن في 11 سبتمبر 2001.[3]

العوامل المناخية: المناخ عامل مؤثر في الطلب في المدى القصير حيث اختلاف فصول السنة، واختلافهما في درجة الحرارة في الشتاء والصيف وبين مناطق العالم، وهذا ما يؤدي في اختلاف الحجم المطلوب من النفط، حيث في الشتاء يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة الوقود والتدفئة، كما تؤثر الكوارث الطبيعية على طلب النفط كالإعصارات التي

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 149.

[2] أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 149

[3] عماد الدين المزيني، مرجع سابق، ص 337.

ضربت امريكا الشمالية والوسطى سنة 2005، وأدت إلى تعطيل مصانع التكرير مما أثر في العرض على النفط والطلب عليه.

المبحث الثالث: انعكاسات انخفاض سعر النفط على البلدان المصدرة له

ينعكس انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العالمي على النحو التالي:

المطلب الأول: آثار انخفاض على الدول المصدرة

انخفاض أسعار النفط يحمل آثار كارثية على الدول المصدرة كانت منظمة ('الأوبك) أو خارجها وهناك اختلاف وآثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدى، هذا الأثر لا يقتصر في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وإنما ينص على عملات هذه الدول التي يتراجع اقتصادها مع أسعار النفط.[1]

تأثير انخفاضات المتتالية في أسعار النفط على اقتصادات الدول المصدرة للنفط يؤدي إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية، وهذا ما يؤدي أيضا إلى انخفاض المعدل النتاج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط، ويكون تقلص الانفاق العام في هذه الدول في تراجع الإيرادات البترولية.

[1] طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1999–2013) المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 08.

مع ذلك من المفترض أن لا ينخفض الاتفاق الحكومي بنسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية، أي عوائد نفطية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد. قد يؤدي الانفاق الحكومي إلى ضغوط عجر في معظم الموازنات العامة للدولة النفطية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، حيث أن هيكل النفقات التجارية لم يصبها تغير بعد تقلص العائدات النفطية، وإنما الذي تغير هو الانفاق الاستثماري والإنمائي.[1]

تقلص دور البنوك والأسواق المالية عن ممارسة أنشطتها وذلك عن تراجع عوائد النفط، يؤدي هذا إلى قيام الدول النفطية في تخفيف حجم القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالي.[2]

الانهيار المفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المصدرة والمنتجة للنفط، وخاصة للدول الريعية المعتمدة في الدخل على إيرادات النفط والتي تصل أحيانا إلى 99% من إجمالي ناتجها القومي الإجمالي، فهذا ما يؤثر على الأوضاع المالية العاتمة وعلى معدل النمو الاقتصادي، وذلك إن استمر هذا التدهور لمدة طويلة.[3]

القطاع النفطي فمساهمته في نمو الدخل القومي، هذا ما يؤدي إلى تدني دور القطاعات غير النفطية في أغلب الدول المصدرة للنفط، وهذه الظاهرة التي تسمى بالمرض

[1] داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 35-36.

[2] أحمد منذور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، ط 1، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990، ص 194.

[3] مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يوم 14 ماي 2015، ص 04.

الهولندي، وهو أن الدول المتميزة بوفرة في الموارد الطبيعية تحقق معدلات نمو منخفضة، على عكس الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة، والاقتصاد الذي يمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية بنسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام للسنة، وهذا يذهب نحو تحقيق معدلات النمو الاقتصادي منخفضة.

أن ملكية الدولة وضعت القطاع العام ليسيطر على النشاط الاقتصادي وأدت إلى تراجع القطاع الخاص بشكل كبير وواضح.[1]

المطلب الثاني :اثار انخفاض النفط على الدول غير المصدرة

الجانب النظري هناك توقعات ترتب عن انخفاض اسعار النفط بتراجع في المستوى العام للأسعار، والناحية العملية هذا الاثر متوقعا في الدول المستوردة للنفط والتي لا تتبنى سياسات دعم الوقود، أما الدول المصدرة للنفط فهي متبعة سياسات دعم الوقود، فكثيرا يكون تأثير تغيرات سعر النفط في مستويات الاسعار يكون محدودا، وذلك كونها تتبع المنتجات النفطية محليا بأسعار اقل من السعر العالمي، وفي بعض الاحيان بفوارق كبيرة[2]، وانخفاض سعر النفط عالميا يؤدي الى انخفاض مستويات الاسعار في الدول المستوردة للنفط، وهذه الاخيرة تصدر السلع الجاهزة والوسيطة الى الدول المصدرة للنفط، وانخفاض تكلفة التأمين والشحن، فهذا ما يؤدي الى انخفاض التضخم في الدول المصدرة للنفط.[3]

[1] براهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط وعلى الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015، ص 47-54.

[2] أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص 26.

[3] د. نادية العقون، د. أسماء مخاليف، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، ص 152-153.

تترتب ايضا آثار انخفاض النفط على اقتصاد الدول النامية المستوردة للنفط، وذلك في انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول وذلك لاعتمادها على النفط المستورد وانخفاض اعباء خدمة الديون الخارجية. وهذه الدول تتأثر بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية، التي ستخفض من وارداتها من الدول وبالتالي ستنخفض صادرات هذه الدول.

المساعدات المقدمة من الدول النفطية للدول النائمة ستنخفض، وبرامج الطاقة لهذه الدول لها تأثير سلبي وتراجع تطوير مصادر الطاقة البديلة وعمليات البحث والتنقيب.[1]

البلدان المستوردة للنفط تحقق مكاسب ضخمة وراء انخفاض اسعار النفط، فهذا ما يؤدي الى انخفاض قيمة الواردات، مما يؤدي الى تحسن موازين مدفوعاتها.[2]

تأثير الاسعار على اقتصاد الدول الصناعية والتي تتلخص في كون قيمة الواردات تنخفض من النفط، وموازين المدفوعات تتحسن، بالإضافة الى انقاص تكاليف انتاج السلع الصناعية.

كذلك انخفاض حجم صادرات دول هذه المجموعة، وهذا نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط خاصة السلع الاستهلاكية والكمالية .[3]

[1] داود سعد الله، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 34-35.

[2] طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، مرجع سابق، ص 09.

[3] أحمد مندور، أحمد رمضان، مرجع سابق، ص 193.

المطلب الثالث : الاثار المترتبة عن حالة ارتفاع اسعار النفط

من بين الآثار المترتبة عن حالة ارتفاع أسعار النفط ما يلي:[1]

- **ارتفاع في العوائد النفطية وانعكاساته على تطور معيشة للأفراد:** في سنة 1980 قيمة العوائد النفطية بلغت 278 مليار دولار، ووصلت الى 167 مليار دولار سنة 2001 واعطت هذه العوائد فرص كبيرة، وذلك من تحسين مستويات المعيشة للبلدان وعززت من قدرات حكوماتها على تنفيذ خططها التنموية.
- **ارتفاع حجم الفوائد المالية:** وصلت نسبة الفوائد المالية النفطية 106 مليار دولار سنة 1980، والدول المصدرة للنفط توجه هذه الفائض عن طريق عدة منافع كتقديم معونات مالية، وقروض للدول النامية، وذلك من خلال استثمارات في الدول الصناعية الكبرى، من خلال ايداع الأموال أو انشاء المؤسسات ، وكذلك وضعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية. ومن ناحية اخرى تحمل الدول الصناعية موازين المدفوعات جراء ارتفاع اسعار النفط، والذي يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من النفط الخام ، وكذلك التكلفة الباهظة جراء البحث عن الطاقة البديلة .
- **احتواء الفوائض المالية النفطية:** كثرة الفوائض تتسرب خارج الدول المصدرة للنفط وذلك في صورة استثمارات او ايداعات او صورة واردات متنوعة، كذلك زيادة الاسعار كالمواد والسلع المصنعة والتجهيزات، فالدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد الاول من زيادة العائدات المالية للدول النفطية ،الوضع هذا يثبت عجز

[1] جليل عبد المنعم، بودربالة بن عمر، آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر، دراسة تحليلية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، مذكرة ماستر أكاديمي، ص 48.

الدول المصدرة للنفط من استيعاب هذه الفوائض، وذلك لضعف فرص التوظيف لديها.[1]

- **ارتفاع أسعار النفط:** له تأثير على اقتصاد الدول النامية المستوردة، وهذا ما يكون سلبا لها ليس من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي ونسبة التضخم الزائدة وإنما يكون في ميزان مدفوعاتها، وخاصة الميزان التجاري وتدهور شروط التبادل الدولي.[2]
- **المديونية الخارجية:** نسبتها زائدة وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط، وقد بلغت الديون الخارجية 524 مليار دولار عام 1981، إضافة إلى تزايد خدمة الديون في عبئها، كما لجأت هذه الدول إلى الاقتراض من الدول المتقدمة وذلك لقلة الضغط من أزمتها الاقتصادية، وكذلك الاستفادة من الفوائض النفطية للدول المصدرة. والدول النفطية حققت فوائض أتاحت بذاتها فرصة التوظيف داخلها.[3]

[1] جليل عبد المنعم، بودربالة بن عمر، آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر، دراسة تحليلية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، مذكرة ماستر أكاديمي، ص 48-49.

[2] طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1999-2013) المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.

[3] جليل عبد المنعم، بودربالة بن عمر، آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر، دراسة تحليلية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، مذكرة ماستر أكاديمي، ص 49.

الخلاصة والاستنتاج:

من خلال الفصل الأول من هذه الدراسة والذي خصصناه لأن يكون مدخل عام للأزمة النفطية، فيتضح جليا بأن النفط هو أهم المصادر الطاقوية في العالم وهذا ما جعله سببا في الصراعات الحاصلة فوق الأرض، ومن خلال ذلك استخلصنا ما يلي:

- للنفط مكانة هامة في الاقتصاد العالمي.
- كل ارتفاع أو انخفاض حاد ومفاجئ يعتبر أزمة نفطية لها تداعيات على اقتصاد الدول المنتجة والمستهلكة للنفط.
- يدخل تحديد سعر النفط عن عوامل مختلفة التي بدورها تلعب دورا هاما في تقلباته.
- اختلاف نوع الأزمات العالمية يؤدي إلى تدهور سعر النفط، فإن آثار الأزمة على البلدان النفطية تتكرر من حيث إفلاس صناديق الثروة السيادية.
- آثار الأزمة النفطية لها أثر على اقتصاد الدول.

الفصل الثاني

آثار الأزمة النفطية على المشاريع التنموية في الجزائر

المبحث الأول: مكانة النفط وأهميته في الاقتصاد الوطني وأهم التحديات التي تواجهه

المطلب الأول: مكانة النفط وأهميته

يمكن القول أن النفط يكتسي أهمية بالغة ذلك أنه يتمتع بمزايا هامة ومتعددة، بحيث يعتبر سلعة استراتيجية مهمة سواء في السلم أو الحرب، وعليه تستند قوة الدول في بناء نفسها عبر السيطرة على أسعاره قدر الإمكان، فهناك دول يساعدها انخفاض الأسعار وهي الدول غير المنتجة للنفط، وأما دول أخرى تسعى دوما لتسقيفه كونها تعتمد عليه أساسا في مداخيلها من الصادرات.

كما تكمن أهميته أساسا في حقيقتين:

1. كونه مصدر طاقة، ويحظى بأهمية متميزة ومكانة عالية بين مجموع مصادر الطاقة الأخرى/ نظرا لنظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه.

2. اعتباره مادة خام أساسية في أغلب الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات في صناعات الزيوت، والتشحيم، الورق، المطاط والمنظفات الصناعية والبترول والبلاستيك والوقود بأنواعه، إلى جانب بعض الصناعات الغذائية.[1]

إضافة لما سبق فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات، إذ أنه حوالي ثلثي(3/2) الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما النفط والغاز، والثلث الآخر في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات، إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة مصدرها الأرباح التي تجنيها الدولة من صادرات البترول والغاز كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال، وتمويل الاستهلاك العام والخاص

[1] أوزان حسين وكرفاح اسماء، آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014، جامعة خميس مليانة، شهادة ماستر، 2017/2016، ص 20.

ودعم الأنشطة الإنتاجية الزراعية والصناعات التحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكرر.[1]

ولقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق توازنات داخلية وخارجية، غير أن ما تعرضت له أسواق النفط العالمية من هزات متتالية بداية من سنة 1986 حتى يومنا هذا، نتيجة تأثرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة انعكس في الاخير على أسعار البترول هبوطا وارتفاعا وأفضت إلى حالة عدم الاستقرار ويترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من أكثر الاقتصاد تأثرا بأسعار البترول.

-ويمكن كذلك القول بما أن الجزائر دولة ريعية بامتياز ولم تحقق بعد مداخيل ناجعة تغنيها عن التبعية لقطاع المحروقات.

-مساهمة الجباية البترولية في الموازنة العامة للدولة: كما قلنا سالفا فالجزائر تعتمد على النفط بشكل أساسي في تمويل ميزانياتها العامة، وكذا تطور الإيرادات العامة تتبع سلوك تطور إيرادات الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة ما نسبته 43 % من الإيرادات العامة من خلال الفترة ما بين 200 و 2017، مما يؤشر أساسا على التبعية الكبيرة لبرامج الميزانية العامة للدولة إلى عائدات المحروقات، ومن ثم ارتباطها بتقلبات أسعار النفط ومستويات إنتاجه، الأمر الذي يعمق مشكلة عائدات المحروقات في هيكل الموازنة العامة ومن ثم الاقتصاد الجزائري.[2]

[1] أثر تغيرات البترول على الاقتصاد الجزائري 2021/09/01: 11:00
http://kanz.reathq,blogspot.com/2011/08/blog-post3833html

[2] مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية العدد 01، سوق أهراس، الجزائر، ديسمبر 2018.

-كما يمثل قطاع المحروقات أهمية كبيرة في هيكل التجارة الخارجية الجزائرية، إذ أنه يسيطر على 97% من إجمالي الصادرات، وبالتالي فإن تحقيق أي فائض أو عجز في الميزان التجاري يرتبط بصورة مطلقة بارتفاع أو انخفاض أسعار المحروقات، حيث انخفضت صادرات الجزائر إلى 62.88 مليار دولار سنة 2014 مستمرة في الانخفاض إلى 28.88 مليار دولار 2016 وذلك إثر انخفاض أسعار البترول الذي شهدته هذه السنوات، مما يدل على انخفاض درجة التنويع في هيكل الصادرات والاعتماد الكبير على الصادرات النفطية في توفير العملات الأجنبية، وهذا المؤشر يترتب عليه مشاكل اقتصادية، أهمها ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدخل النقدي النفطي فقط.[1]

المطلب الثاني: مراحل تطور القطاع النفطي في الجزائر

عمدت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على استغلال الثروة النفطية بشكل أساسي خلال مسيرتها التنموية، حيث عززت مكانة المحروقات ضمن منظومة الإنتاج الوطني وتنظيم استغلال هذه الثروة، وذلك- وفي هذا الإطار سنتطرق لأهم المحطات التاريخية التي مر بها قطاع النفط الجزائري.

[1] نادية العقون وأسماء مخاليف، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 1986-2017، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2018، ص 158.

أولا: اكتشاف البترول:

ترجع بدايات عمليات التنقيب على البترول في الجزائر إلى سنة 1877، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت غليزان بغرب الجزائر، وتولت شركة فرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية، توصلت هذه الشركات عام 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترول في واد قطريني ثم حقل برقة بعين صالح عام 1952.[1]

ثانيا: تأسيس شركة سوناطراك (الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها)

بالرغم من الاستقلال سنة 1962 إلا أن تلك السنوات الأولى لم تشهد تنمية حقيقية نظرا لضعف مداخيل الدول ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت لا تزال تسيطر على الصحراء الجزائرية، حيث حددت اتفاقيات "إيفيان" ضمنيا للشركات الفرنسية احتكار النشاط في قطاع المحروقات، أي أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية حيث كانت هذه الشركات العاملة في مجال البترول الجزائري تخضع لقانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي.[2]

وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة على المجال النفطي قامت بالإنشاء الرسمي للشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" بموجب المرسوم 491/63 في 1963/12/31، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات، فقد

[1] يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2008، ص 435.

[2]. عبد اللطيف أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 21.

ارتفع رأسمالها 40 مليون دينار جزائري إلى 400 مليون دج، إلى جانب ذلك تم إنشاء الشركة الجزائرية للغاز "سونلغاز" وذلك بتاريخ 1967/09/01.[1]

وقد كان الهدف من إنشاء سوناطراك ما يلي:[2]

1. القيام بالدراسات التمهيدية ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات.
2. شراء وبيع المحروقات.
3. الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشاريع المتعلقة بالبترول.
4. تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة.
5. القيام بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج النقل وتسويق المحروقات.

ثالثا: مراحل تأميم المحروقات

في عام 1968 قامت الجزائر رسميا بتأميم الشركات البتروكيماوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دافعا قويا لتأميم قطاع المحروقات، خاصة بانضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدر للبترول في المؤتمر الثاني عشر، كما جاءت جميع قرارات تأميم المحروقات على يد الرئيس الراحل "هواري بومدين" من خلال خطابه في احتفالات بعيد لعمال في 1971/02/24 وينص على:

[1] Abdelatif Rabah, sonatrach une entreprise pas comme le autres Algérie, 2006, p 69

[2] يسرى محمد ابو العلاء، مبادئ الاقتصاد البترولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 2، 1996، ص 693.

1. أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 65% من مجمل الإنتاج الوطني للبترول.
2. تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري.
3. التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.

رابعا: الانضمام إلى منظمة الأوبك:

أدت التخفيضات المستمرة والمتعددة لأسعار البترول الخام في السوق الدولية من طرف الشركات البترولية الاحتكارية إلى عدم استقرار البترول الخام، وبالتالي تذبذب العوائد البترولية التي تحصل عليها البلدان المنتجة والتي يشكل مصدرا أساسيا في عملية التنمية وهذا ما أدى إلى اهتمام هذه الدول بمسائل الأسعار، والسعي لتنظيم يحمي مصالحها ويحافظ على تسقيف اسعار النفط الخام ما ترتب عليه تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط كجبهة موحدة للمنتجين أيام 10 حتى 14 سبتمبر 1960.

وعليه سارعت الجزائر سنة 1969 إلى الانضمام إلى هذه المنظمة، أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فأنشئت في جانفي بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات البترولية، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة بترولية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي، وقد انضمت الجزائر لهذه المنظمة العربية عام 1970.[1]

[1] نوري نبيلة، استراتيجية الترقية الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2012، ص 62.

المطلب الثالث: التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع النفطي في الجزائر

أولا: البترول مورد ناضب وغير متجدد

تصنف الموارد الاقتصادية بموجب معيار القدرة على التجدد إلى موارد أخرى متجددة وأخرى غير متجددة (قابلة للنضوب)، فهذه الأخيرة هي: "تلك الموارد التي تكون على هيئة مخزون متناقص، وتشمل جميع المعادن والغاز والبترول والفحم ومواد يتم إعادة استخدامها مجددا مثل المعادن وذلك بفضل التكنولوجيات الحديثة".

ومن هنا يجب التفريق بين مفهوم النضوب الاقتصادي للبترول ومفهوم النضوب الجيولوجي، فالنضوب الاقتصادي يعني أنه بعدما يصل إنتاج الحقل إلى الذروة قد يستمر الانتاج لفترة معينة على نفس المستوى، ثم يبدأ في الانخفاض تدريجيا وترتفع تكاليف إنتاج المتبقي منه تدريجيا أيضا، إلى أن تصل تكاليف إنتاج البراميل إلى سعر بيعه في السوق، فيضطر المنتج إلى إيقاف الإنتاج لأن ما تبقى منه يصبح غير مجد من الناحية الاقتصادية في ظل أسعار البيع السائدة، ولا يوجد من الناحية النظرية ما يمنع أن يعاود الإنتاج إذا ارتفعت الأسعار من جديد، أما النضوب الجيولوجي بمعنى اختفاء البترول بالكامل من تحت الأرض، فهذا في الغالب لن يحدث يوما، ولكن الذي سينتهي هو البترول السهل منخفض الإنتاج، ثم الذي يليه في السهولة وانخفاض التكاليف وهكذا، حيث تبدأ شركات البترول بالانتقال من المناطق الحالية للإنتاج إلى المناطق الجديدة الصعبة.[1]

[1] أنور أبو العلاء "الفرق بين ذروة الإنتاج ونضوب البترول الخام، جريدة الرياض الاقتصادي، العدد 15867، 2011/12/03 السعودية.

ثانيا: مشكلة الأسعار

في الوجه الآخر للنفط نجد الأزمات السعرية حيث تنخفض أسعار البترول مما يحدث اختلال في توازن السوق البترولية فتنجر عنه عدة نتائج سلبية تعيشها الدول المعتمدة على الريع البترولي، فقد كان السبب الرئيسي لدخول الجزائر في شباك المديونية وقيود صندوق النقد الدولي وبنك الإنشاء والتعمير هو تراجع أسعار النفط، بل انهيار كلي للواردات البترولية، وبالتالي كل النواحي الاقتصادية العمومية وتسريح العمل وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر وتوقف عجلة التنمية لتخطوا في الديون وخدمات الديون بإعادة جدولتها، وكل هذا يدل على أن الإيرادات البترولية هي موارد غير آمنة وهذا ما أثبتته الزمن مند الاستقلال حتى اليوم.[1]

ثالثا: خطر انخفاض الطلب على النفط

فيما يستبعد تمام الاستغناء عن النفط فإن احتمال انخفاض الطلب غير وارد فقد ارتفع الطلب لعالمي على النفط بحوالي 20 مليون برميل يوميا، خلال الفترة 1990–2010 ليصل إلى 85.5 مليون ب /ي عام 2010 ولكن تشير توقعات سيناريو الإشارة لمنظمة الأوبك والذي يأخذ بعين الاعتبار النمو الاقتصادي والسكاني العالمي ويركز على مبادرتين رئيسيتين لسياسات الطاقة دخلتا حيز التنفيذ عام 2009 تتمثل الأولى في قانون استقلال وأمن الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية والثانية في الخطة 20/20/20 للطاقة والمناخ بالاتحاد الأوروبي، إلى ارتفاع الناتج الإجمالي للطلب العالمي على البترول بمقدار 20 مليون ب /ي خلال الفترة 2010–2030 .

حتى وإن كان الكلام السابق محضرا بقطاع النفط فهو يبقى مجرد توقعات، خاصة في اتخاذ الدول المستهلكة للنفط عدة خطوات تساهم في خفض الطلب على البترول وعليه

[1] وحيد خير الدين الاقتصاد الجزائري رهن تقلبات السوق العالمية، جريدة الجزائر نيوز، 2012/01/28، ص 121.

خفض أسعاره وبداية ذلك كان يتأس وكالة الطاقة الدولة في نوفمبر 1974 بغرض مواجهة منظمة أوبك وأهم سياسات هذه المنظمة ما يلي:

1. تشريد استهلاك وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وخاصة البترول.
2. تغيير مزيج الطاقة من خلال إحلال النفط بمصادر الطاقة البديلة، (الفحم، الطاقة النووية، الغاز الطبيعي).
3. زيادة الإنتاج المحلي للنفط قدر الإمكان وتشجيع إنتاجه من الدول خارج أوبك لتقليل الاعتماد على بترول دولة أوبك خاصة العربية.
4. تكوين مخزون نفطي استراتيجي لاستخدامه حالة الطوارئ.[1]

رابعا: إن المحاولات الدؤوبة للدول الصناعية لإيجاد بدائل طاقوية محل النفط قد أثمرت ويبرز ذلك بشكل جذري في الانخفاض الكبير الذي طرأ على مساهمته في مجال توليد الطاقة مند السبعينات بعد استبداله بمصادر الطاقة البديلة الأخرى كالفحم والغاز الطبيعي لتنخفض بذلك حصة النفط من 24.7% سنة 1973 إلى 5.5% عام 2008 من إجمالي مصادر الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء في العالم.[2]

كل ما سبق ساهم في النهاية إلى تخفيض الطلب على النفط والدليل على ذلك إعادة النظر في توقعات المؤسسة العالمية المتخصصة في استشراق مستقبل البترول حيث تشير التوقعات السنوية لوكالة الطاقة الدولية الصادرة في 2004 إلى وصول الطلب العالمي على البترول إلى 121 مليون ب/ي بحلول 2030، وفي 2005 خفضت توقعاتها لنفس السنة

[1] مباركي كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة النفطية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 1، 2014/2013، ص 178.

[2] الزيتوني الطاهر، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون لعربي، المجلد 37، العدد 139، 2011، ص 36.

115.4 مليون ب/ي واستمر الانخفاض في التوقعات في السنوات التالية ليصل إلى 105 مليون ب/ي وفق لتوقعاتهم الصادرة سنة 2009.[1]

يمكننا القول مما سبق أن أغلب الدول النفطية في خطر خلال السنوات القادمة ومنها الجزائر فقد سبب نضوب الخام النفطي وصعوبة الإنتاج وتناقص مردودية الإنتاج البترولي، بل يزيد على ذلك وصول الطلب لعالمي على النفط إلى الذروة ومما يؤكد ذلك وصول طلب الدول الصناعية إلى مستوى الذروة سابقة سنة 2005، ولا يتوقع مستقبلا الوصول الطلب الكميات الضخمة من النفط من طرف الدول الصناعية ثانية على الأقل في السنوات الثلاثين القادمة.

المبحث الثاني: انعكاسات وآثار الأزمة النفطية على المشاريع التنموية المحلية في الجزائر

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط

لا شك ان النفط يعتبر سلعة أساسية للدول المنتجة أو الدول المستهلكة، ومن ثم فتقلب أسعار ستكون له تداعيات وآثار إيجابية وسلبية على مداخيل الدول، أي وجود اقتصاديات رابحة وأخرى خاسرة جراء هذا التقلب.[2]

الآثار المترتبة عن انخفاض أسعار البترول للدول المصدرة له:

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على الدول المصدرة للنفط، حيث انخفضت معها العوائد البترولية والفوائض المالية، وهذا ما ينطبق أسسا على الجزائر في عديد المجالات الاقتصادية نذكر منها:

[1] علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في أوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 138،، 2011، ص 81-82.

[2] راهم فريد، وبوركاب نبيل ، انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، بدون تاريخ، ص 7.

1. التذبذب في الميزان التجاري حسب ارتفاع وانخفاض أسعار النفط

وهنا يمكننا التوضيح عبر الجدول:[1]

السنة	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصد الميزان التجاري	24989	32532	5900	16580	26242	41490	11065	4306	-13714

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

التعليق على الجدول:

نلاحظ من خلال الجدول نتائج جيدة للميزان التجاري خلال الفترة بين 2005 و2007 حيث وصل في 2007 إلى 32532 مليون دولار بسبب ارتفاع اسعار النفط غير أنه في الانخفاض التدريجي ليصل إلى العجز سنة 2015 بسبب انخفاض الأسعار.

2. الخسائر في الأرصدة العامة:

يمكننا القول هنا أن عجز الميزانية في الجزائر تضاعف ليصل 16% من إجمالي الناتج المحلي إلى حوالي 9.8 مليار دولار مقابل 7.23 سنة 2015 حسب معطيات المركزي لوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك.

[1] خيرة مشخار، تداعيات تقلب أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، 2014-2019 مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة حميس مليانة، 2019/2018 ص 44.

3. العجز في الحسابات الخارجية: لوحظ سنة 2015 اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 78.7 مليار دولار، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71%.

كما انخفض احتياط الصرف بمقدار 35 مليار دولار في نفس السنة لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ 193 مليار دولار.[1]

4. تراجع أرصدة صناديق الثروة السيادية:

تعرف هذه الصناديق على أنها صناديق استثمار عامة ذات أغراض معينة مملوكة للحكومة، وتحت سيطرتها ، مهمتها الاحتفاظ على الأصول المالية، وإدارتها للوصول لأهداف متوسطة وطويلة ا لمدى، يتم عادة إنشاؤها من عمليات الصرف الأجنبي، أو عوائد عمليات التخصيص أو الفوائض المالية العامة وكذا عوائد الصادرات، وتطبق هذه الصناديق استراتيجيات استثمار تتمثل في أصول مالية أجنبية.[2]

5. تآكل احتياطي الصرف:

تعتبر احتياطات الصرف أو الاحتياطات الدولية هي الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف المؤسسات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو تستعمل في التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من

[1] عبد المجيد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، جامعة جيجل، كلية العلوم الاقتصادية، ص 3-4.

[2] ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار لعربية المصدرة للبترول، الكويت، المجلد 35، العدد 129، 2009، الطبعة العربية، 2013، متاح على موقع http//www.imf.irgs guide بتاريخ 2011/09/02.ص 212

الأغراض ذات الصلة كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يستند إليه في حال الاقتراض الخارجي.[1]

وإجمالا يمكن القول أن يترتب على انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي مند 2012 تقلص إنتاج كل دولة مصدرة للنفط ومن بينها الجزائر في وضع مالي صعب قد يؤدي بها يوما ما للاستدانة الخارجية، ذلك أن هذه الإيرادات ل تكفي لنفقات الخزينة المتمثلة في قمة الواردات وقيمة الارباح المحولة للخارج من طرف الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر.

6. ضعف الاستثمار الأجنبي والمحلي:

مع نهاية العشرية السوداء ومطلع 2000 قامت الدولة الجزائرية بعديد الإصلاحات على المناخ الاستثماري لأجل استقطاب المستثمرين من جهة وكذا زيادة الاستثمار المحلي من جهة أخرى وهذا كان مرتبطا بالأساس بأسعار النفط كما هو مبين في الجدول:

السنة	2000	2002	2006	2008	2010	2011	2012	2014
معدل الاستثمار %	25.01 %	3.080 %	29.94 %	37.49 %	41.65 %	36.11 %	42.59 %	37.655 %

المصدر: تطور معدل الاستثمار في الجزائر (2000-2014)

[1] صندوق النقد الدولي، دليل الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، الطبعة العربية، الطبعة العربية، 2013، متاح على موقع http//www.imf.irgs guide بتاريخ 2011/09/02.

إن أهم ما نستخلصه من الجدول هو تذبذب النسب المئوية للاستثمار في الجزائر بحيث نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ونسبة الاستثمار، فكلما زادت أسعار البترول زادت معها معدلات الاستثمار والعكس صحيح.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط في الجزائر

إن انخفاض أسعار النفط له عديد الآثار السلبية ليس فقط على الناحية الاقتصادية ومداخيل الدولة، بل يتعداها إلى المجتمع داخل الدولة وذلك تبعا لمدى الانخفاض في سعر البرميل النفطي ومن أهم هذه الآثار السلبية ما يلي:

1. **البطالة:** البطالة في الجزائر لم يكن يلتفت إليها خلال الستينات والسبعينات وحتى النصف الاول من الثمانينات نظرا للمداخيل الجيدة التي كانت تحصلها الدولة من الجباية النفطية، غير أن الأزمة النفطية سنة 1986 كان لها وقع الصدمة على الدولة الجزائرية بحيث تراجعت أسعار النفط إلى حد كبير لدرجة عدم قدرة الدولة على تسيير أبسط المشاريع التنموية بسبب ضعف المداخيل النفطية، ومن هنا ظهرت أول علامات البطالة في الجزائر مند الاستقلال بحيث تشير التقارير الرسمية إلى ارتفاع نسبة البطالة من 17% سنة 1987 إلى 28% سنة 1995 لتبلغ ذروتها عام 1999 وهذا الارتفاع راجع لعدة عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية.[1] ساهمت في تفقم هذا الوضع ونذكر منها:

- اعتماد الجزائر على مصدر وحيد للدخل وهو المحروقات.
- ارتفاع عدد السكان.
- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص ضبطها وفرضها للحد الأدنى للأجور.

[1] عبد الحميد قومي، حمزة عايف، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة (الملتقى الدولي حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 16615 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة) ص 2.

- الأزمة الأمنية التي دمرت الجزائر ودامت 10 سنوات كانت كفيلة بإرجاع الاستثمار الخارجي والداخلي إلى مستويات صفرية متدنية، ولا يخفى على أحد أن الاستثمارات الداخلية أو الخارجية من أهم العناصر الموفرة لفرص الشغل والعمل وتقليص معدل البطالة.[1]
- عدم التطوير الكافي في التنمية الريفية، غير أن عزوف الشباب عن الأعمال الريفية وذهابهم للعمل في المناصب الإدارية.

وهنا أمامنا جدول يوضح معدلات البطالة في الجزائر بين (1982-2013)

السنة	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998
معدل البطالة	16	12	14	17	20	23	25.5	28	27
السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2013	2014
معدل البطالة	30	26	20	17	15	12	10.4	10	/

[1] أمين بوخيط/ انعكاس تراجع أسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، أم البواقي، الجزائر، 2016/2015، ص 47.

المصدر: صفية بوزار [1]

التعليق على الجدول:

يمكننا ان نرى بوضوح ارتفاع معدلات البطالة مع منتصف الثمانينات لتستمر موجه وتبلغ ذروتها سنة 2000 بوصولها لعتبة 30% لتعود بعد ذلك للارتفاع.

1. **نسبة البطالة:** للانخفاض تدريجيا وعبر مرور السنوات لتصل إلى أفضل نسبة لها وهي 10% سنة 2013، وهذا التذبذب راجع أساسا لمدى ارتفاع سعر البرميل النفطي من عدمه، فكلما زاد سعر البرميل زادت معه مداخيل الدولة زادت معها قدرتها على توفير الشغل وتقليص حجم البطالة.

2. **انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين:** لقد شهدت القدرة الشرائية للجزائريين انخفاضا كبيرا بحيث وصلت سنة 2015 إلى حوالي 5 % مقارنة بـ 3% عام 2014، ذلك نظرا لارتفاع الأسعار في السلع والخدمات خاصة المواد الغذائية الأساسية والسيارات والكثير من المواد الاستهلاكية الأخرى، هذا إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية بسبب تراجع الميزانية العامة.[2]

3. **قطاع الصحة:** يمكن القول أن الدولة الجزائرية باشرت مند بداية التسعينات بإقامة برامج عملية لقطاع الصحة، غير أن هذه المنظومة بقيت ولا تزال تعاني من عديد النقائص في

[1] صفية بوزار، فعاليات وانعكاسات سياسات الشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)، ملتقى دولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 09/08 ديسمبر 2014 الجزائر)، ص 556.

[2] مريم شطي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري مداخلة بجاية الأمير عبد لقادر كلية الشريعة قسنطينة، 2015، ص 10.

ظل غياب أهداف واضحة وظهر ذلك من خلال احتجاجات المواطنين ونقص الكوادر مع ضعف التكوين، وبرزت للعالم هذه المشاكل مع أزمة انخفاض أسعار البترول وكذلك تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وإن أهم ما يمكن ملاحظته على القطاع الصحي خصوصا فترة التسعينات هو ما يلي:

- التزايد المستمر لارتفاع التكلفة الطبية خاصة الأمراض المستعصية.
- التسيير المتذبذب للموارد الصحية المادية منها والبشرية والهيكلية.
- تدني النفقات العامة للقطاع الصحي.[1]

أما من جهة فالجزائر تضمن عبر القطاع الصحي العام العلاج المجاني للمواطنين وتسعى لتغطية العجز الموجود في القطاع الصحي عبر التعاقد مع القطاع الخاص، ويمكن عرض تطور نسب التغطية الصحية في الجزائر:

السنوات	1991	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المستخدمين الطبيين	43624	45343	47038	49184	50703	52644	53320	59200	59800	60000
الأطباء العاملون	30962	32332	33654	35365	36347	35345	35400	35435	35600	36800
جراحوا	8086	8197	8408	8618	8651	8842	8855	8852	8866	8901

[1] جميلة بار، أزمة النفقات العمومية في القطاع الصحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 1994، ص 86.

الأسنان										
الصيادلة	4600	4814	4976	5198	5705	6082	6085	6089	7003	7088

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

4. قطاع السكن:

يعتبر قطاع السكن من أهم القواعد التي تقف عليها التنمية داخل الدولة، ولذا تقوم الحكومة بوضع أهداف واضحة من أجل القضاء على مشكل السكن الذي يعد مشكلا عالميا يتفاقم عبر السنوات مخلفا وراءه مشاكل جديدة، وكل ذلك يعود لسبب أساسي هو عدم التوازن بين الزيادة في عدد السكان، وبين السياسة المالية الممنوحة لقطاع السكن بغرض إسكان أكبر عدد ممكن من المواطنين، وكذلك من جهة أخرى فتتغير حدته باختلاف الدول ومدى امتلاكها لإمكانيات المادية للتحكم في هذا المشكل والتخفيف من وطاءته.[1]

وتعتبر الجزائر كغيرها من عديد الدول في العالم تعاني وبنسب متفاوتة وذلك المداخيل التي تجنيها من الجباية البترولية، بحيث عانت الجزائر في السنوات من أزمة حادة من حيث توفير السكنات وذلك راجع لعدة أسباب أهمها تراجع أسعار النفط وعجز الدولة عن تمويل المشاريع السكنية، مع تزايد النمو الديمغرافي مما اضطرها لإنشاء برامج سكنية، كالسكن الاجتماعي والسكن الترقوي، والسكن التساهمي، والسكنات الريفية.

أما بعد نهاية التسعينات فقد زادت الدولة من تكثيف البرامج السكنية وزيادة الدعم للمشروعات السكنية وذلك راجع لعدة عوامل أهمها:

[1] مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 119.

الانفراج في أسعار النفط وارتفاعها وزيادة حصة الجزائر في منظمة الأوبك وكذا تحسن الوضعية الأمنية.[1]

والملاحظ في الأخير على قطاع السكن أنه كغيره من القطاعات الحيوية في الجزائر يكون ازدهاره بارتفاع الأسعار النفطية، وكذا انخفاضه يكون بتدنيها.

[1] المرجع نفسه، ص 121–122.

المبحث الثالث: الخيارات والحلول المقترحة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمواجهة الأزمة النفطية

المطلب الأول: تنويع الاقتصاد الوطني

إن الاقتصاد الوطني ما دام في تبعية المحروقات فهو عرضة للصدمات الخارجية وهذا ما يحتم على الدولة الجزائرية الاهتمام بالقطاعات الأخرى منها:

1. القطاع الصناعي:

إن الصناعة الجزائرية خارج المحروقات تعيش أزمة حسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات، فالصناعة التحويلية بمختلف أشكالها (الغذائية، الإلكترونية، الصناعات الثقيلة ...الخ).

تساهم بحصة ضعيفة في الناتج الداخلي الخام:[1]

ولترقية حجم الصادرات الصناعية خارج المحروقات، تعين على القائمين على الدولة الجزائرية، استثمار ما تزخر به من موارد خام تسهل عليها بناء قاعدة صناعية قوية، وفي هذا الإطار تبنت الجزائر سنة 1998 بمساندة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "ONUDI" برنامجها التأهيل المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة وكذا مؤسسات الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي تحت عنوان "البرنامج المدمج لدعم إعادة الهيكلة وتحسين القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية".[2]

[1] مباركي كريمة، المرجع السابق، ص 197.

[2] عامري عائشة وأحجب نفعي عمار، أثر الأزمة البترولية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة سعيدة 2017/2016، ص 121.

كما قامت الجزائر سنة 2007 بتصميم استراتيجية الإنعاش الصناعية الوطنية تقوم أساسا على استهداف السوق الداخلية وتهيمن على حصة جيدة من المبيعات مقارنة بالمنتوجات المستوردة ويعد النجاح في هذا المنحنى تتجه أيضا نحو السوق الدولية ويستمر مع الوقت إحلال المنتجات الوطنية محل الواردات الخارجية حتى تغطية الطلب الوطني بالكامل، وفي هذا الصدد تقوم الدولة بمنح تحفيزات لرجال الأعمال الترقية صادراتهم نحو الخارج والتغلغل في الأسواق الدولية.

ويمكن القول أن استراتيجية الإنعاش والتنمية الصناعية تقوم على ما يلي:[1]

أ- تخطي الحدود الوطنية إلى القضاء الأوروبي والمغاربي وإزالة الحدود بين السوق الداخلية والسوق العالمية أو على الأقل السوق الإقليمية.

ب- تتيح الاستراتيجية الصناعية استراتيجية أكثر توسعا وشمولا تهدف لجعل الجزائر مركز تنافس ناجع، وتحويل النظام الاقتصادي وتأهيل المؤسسات الوطنية وترقية الشعب والفروع الصناعية الواعدة وهي أبعاد غير قابلة للانفصال.

ج- ترتكز كذلك الاستراتيجية الصناعية على المزايا الطبيعية التي تتوفر عليها الأمة الجزائرية، فهي ترمي إلى تعزيز الابتكار والتقدم التقني وتنمية الموارد البشرية الخبيرة بالبحث عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الحجم المتوسط وحشدها في سياق واحد يدعم ثبات المستثمرين في الجزائر وعدم تنقلهم منها.

[1] وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات استراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة مشروع الكتاب الأبيض للحكومة، الجزائر، 2007، ص 102-103.

وعليه يمكننا القول أن الدولة الجزائرية سعت ولا تزال تسعى لإنشاء قاعدة صناعية صلبة تضمن بها الهروب من التبعية للمحروقات غير أن مسعيها تحتاج لمزيد من الجهد والتحفيزات لتتحول الأهداف إلى واقع.

2. الزراعة:

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم البدائل لقطاع النفط في الجزائر، ذلك لتميزه بالقدرة السريعة على إدخال العملة الصعبة، وكذا دعمه للقطاع الصناعي إذ تعتبر الكثير من الموارد الزراعية مواد خام تقوم المصانع بتحويلها إلى منتجات استهلاكية بشكل جديد كصناعة لعصائر، التعليب في شتى المواد الغذائية.

ونظرا لأهمية هذا القطاع الحيوي وضعت الدولة الجزائرية بداية من سنة 2000 ما يعرف بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004) والذي توسع سنة 2002 من خلال إدماج عالم الريف ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.[1]

وتوجد العديد من الأهداف لهذا المخطط منها:

- تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحسين نسبة تغطية الطلب الداخلي من المواد الغذائية.
- تنمية قدرات الإنتاج الوطني للزراعة ومضاعفته، الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة.[2]

[1] مباركي كريمة، المرجع السابق، ص 227.

[2] مليكة زغيب، زينة قمري، البيئة، الزراعية المستدامة والمنتجات المعدلة وراثيا، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009،ص 142.

- كذلك اتخذت الدولة الجزائرية برنامج التجديد من ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية، حيث لمم تعد هذه السياسة، سياسة قطاعية فقط بل وطنية من خلال اتصال بـ 21 وزارة ممثلة في اللجنة الوطنية.[1]
- كما أقرت الدولة كذلك برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية: وهذه لمواجهة الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ السياسة الجديدة، خاصة فيما يعلق بعنصر المعرفة والتحكم التقنيات الإنتاجية.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود لا تزال الجزائر عاجزة عن توفير أمنها الغذائي في العديد من المحاصيل أهمها القمح والشعير زيادة على أنواع الحبوب التي تعد أساسية في النظام الغذائي لدى الفرد الجزائري، مما يحتم مضاعفة الجهد والوقوف على النقائص مع تكثيف المراقبة ودعم الفلاحين الحقيقيين بدلا من أولئك الانتهازيين الذين لا يقدمون شيئا للزراعة الجزائرية.

الاستثمار:

إن الاستثمار يعد من أهم محركات الاقتصاد في العام نظرا للدور الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا ورفع رصيد رأس المال وتحسين المهارات والخبرات، وفي هذا الإطار قامت الدولة الجزائرية بتشريع عدة قوانين تسمح بتطوير الاستثمار أهمها:

القانون 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار

جاء هذا المرسوم بتاريخ 20 أوت 2003، المتعلق بتطوير الاستثمار، خاصة مع التحسن الذي عرفه الاقتصاد الوطني، والدخول في مفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة وكذا اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

[1] مليكة جرمويا، السياسة الفلاحية والإصلاحات الطارئة عليها، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2005، ص 98.

-كما أنشأت الدولة طبقا لهذا المرسوم "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (A.N.D.I) لحل محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، تتولى ضمان ترقية الاستثمارات الوطنية والاجنبية واستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، ومنحهم المزايا المرتبطة بالاستثمار إضافة لتكليفها بتسيير صندوق دعم الاستثمار، وأيضا التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.[1]

المطلب الثاني: التعاون الإقليمي لمواجهة تحديات الأزمة النفطية في إطار أوبك

1. **تعريف منظمة OPEC:** وهي منظمة الدول المصدرة للنفط تأسست في بغداد خلال الفترة بين 10 إلى 14 سبتمبر 1960 باتفاق 05 دول وهي السعودية والعراق، الكويت فنزويلا وإيران وتتخذ المنظمة العاصمة فيينا عاصمة النمسة مقرا لها، وتم تأسيس أساس لبناء تكتل في مواجهة الشركات النفطية الكبرى، ثم انضمت إليها كل من قطر سنة 1961، وإندونيسيا وليبيا عام 1963، والإمارات 1967، الجزائر 1969، ونيجيريا 1971.

تعتبر منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC الفاعل الرئيسي في سوق النفط العالمي حيث تساهم بحوالي 80 مليون ب/ي، كما تلعب أوبك دورا حاسما في الحفاظ على مستوى مستقر لأسعار النفط حيث حددت لنفسها آلية لضبط الأسعار تقوم على تعديل الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا إذ خرجت الأسعار عن نطاق السعر المستهدف ولعل ذلك هو ما يجعل الأوبك تحوز على دور كبير في تحديد أسعار النفط عبر التحكم في كمية المعروض

[1] أنظر المادة 21 من الأمر رقم 01-03، الخاص بالاستثمار.

النفطي فضلا عن دورها المتواصل في ضبط الأسواق أثناء الأزمات ولحروب الذي قد يترتب عليها انقطاع في الإمدادات النفطية العالمية.[1]

ولعل الدور الفعال والمهم لمنظمة أوبك في الاقتصاد العالمي لم يظهر بقوة مع بداية أزمة الطاقة 1973، التي مكنت منظمة الأوبك لأول مرة من السيطرة على الأسعار العالمية للوقود السائل ورفعها بمقدار أربع أضعاف.

ولقد كانت الدول المشكلة للمنظمة شبه مستعمر قبل تاريخ 1973، وكانت تبعيتها للاستعمار البريطاني وفي ظل ظروف ضآلة الموارد المحلية، كان الحكام مستعدين لأن يمنحوا أراض للاحتكارات البترولية بأسعار زهيدة أفقدت الدول تحكمها في خيراتها، ومنا يتضح أن قيام منظمة أوبك كان للطموح المشترك لأعضائها لزيادة عائداتهم من البترول، وتحقيق السيطرة الوطنية على البترول.[2]

2. التحديات التي تواجه أوبك:

التحديات الداخلية: هي التي يمكن أن تتدخل فيها المنظومة أو دولها من خلال قرارات جماعية أو خاصة بالدول لحماية مصالحها وضمن شروط ومحددات سيادتها[3] تتمثل في التحدي الأول: التعامل مع أزمات انقطاع الامتدادات ويشكل هذا الأمر تحديا قصير الأجل

[1] مدحت العراقي، ارتفاع أسعار النفط الأسباب والتداعيات، التوقعات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 8 سنة 19//06/2006.

[2] مقاتل الصحراء، دور وسيطرة منظمة الأوبك علىالاقتصاد العالمي.

[3] ماجد بن عبد الله المنيف، OPEC النشأ، التطور والتحديات، التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 08/08/2008.

كما يمكن أن يكون فجائيا وينبغي على المنظمة أن يكون فجائيا وينبغي للمنظمة أن تون على استعداد لتعويض هذا النقص.[1]

أ- تحدي تحقيق التوازن والاستقرار في السوق: يتميز الطلب على البترول بالتغير الموسمي خاصة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة بحيث ينخفض الطلب في الربعين الثاني والثالث ويرتفع في الربعين الأول والربع، ولذا على الأوبك التماشي مع التغيرات. وتعتمد هنا على دقة تقديرات أوبك وتحليلاتها ومتابعتها للسوق النفطية.

ب- تحدي القوة الشرائية للبرميل وجملة المبادلات: يرتبط هذا التحدي بقدرة الأوبك وعلى المحافظة على مستويات الأسعار بقيمتها الحقيقية العادية، أي القدرة على تعويض الانخفاض في سعر البترول الناتج عن ارتفاع معدل التضخيم العالمية، وكذلك من اخفاض أسعار الصرف الدولار بحيث تستطيع المنظمة أن تؤثر من خلال قراراتها الإنتاجية وتأثيرها في أسعار البترول، ولكن في حالة ضعفها فإن الأثر هو انخفاض القدرة الشرائية للبرميل مما ينتج عنه في مداخيل المنظمة.[2]

التحديات الخارجية:

أ-النظام البيئي الكوني: يرتبط هذا التحدي بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تؤثر في انتهاك البترول وكيفية تجارية، ومن أهم هذه الاتفاقيات بروتوكول كيتو والذي يسعى إلى تخفيض انبعاث غاز الاحتباس الحراري التي تساهم في التغير المناخي الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري، وعليه تشير الدراسات التي أجرتها أوبك أن أسعار النفط ستأثر سلبا من

[1] ماجد بن عبد الله المنيف، OPEC النشأ، التطور والتحديات، التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 08/08/2008.

[2] ماجد بن عبد الله المنيف، المرجع السابق، ص 82.

جراء تطبيق التزامات كيتو الذي يسعى إلى التقليل من استهلاك البترول، ولذا تسعى الأوبك للجمع بين تسقيف الأسعار والحد من الانبعاثات الغازية.

ب- التطورات التقنية: تشكل التطورات التقنية تحديا للإمداد الطويل يؤثر في استخراج البترول وتكريره واللذان يتطلبان استثمارات ومعرفة تقنية عالية والتي تتمركز في الدول الصناعية.

ولذلك فإن الأوبك تشجع التعاون وتبادل الخبرات في المجالات التقنية في تكوين الموارد البشرية، كما تحث الدول المتقدمة على تسهيل حرية حصول الدول النامية على التقنيات الحديثة، إضافة إلى لتأكيد على استخدام تقنيات بترولية أنظف وأكثر كفاءة من أجل حماية البيئة المحلية والإقليمية والدولية.[1]

ج- التحدي الخارجي الثالث: سياسات الطاقة في الدول الاستهلاكية

تسعى الدول المستهلكة للدفاع عن مصالحها واستراتيجيات عبر المفاوضات في نظامي التجارة والبيئة العالمية، إضافة دعمها للأبحاث التقنية، ولذلك فإن أوبك قد دعتا لدول المستهلكة وحكومتها إلى تبني سياسات تجارية ومالية وبيئية وتتسم بالشفافية والوضوح وعدم لتمييز لأن الإجراءات التي تعمل على المساس بروح التعاون بين المنتجين والمستهلكين ستؤثر لا محالة في استقرار السوق وأمن الطاقة.

د- التحدي الرابع: قواعد وقوانين منظمة التجارة ا لعالمية

تعرضت منظمة الغات "**Gatt**" في المادة العشرين من قانونها في الفقرة ج فيما يتعلق بتقييد صادرات الموارد الطبيعية بهدف الحفاظ عليها إذا كان هذا مرتبطا بتقيد

[1] ماجد بن عبد الله المنيف، المرجع السابق، ص 83.

الانتهاك المحلي أيضا، فاحتمال أن يؤثر قوانين منظمة التجارة العالمية على الأوبك مما يشكل تحديا حقيقيا في تطبيق سياستها المتعلقة بنظام الحصص وسقف الإنتاج.[1]

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية المتوقعة لأسواق النفط الدولية

في ظل التخبط الكبير التي تعاني منه أسعار النفط ولعدم وجود أرضيا صلبة يبنى عليها التوقع الواضح للأسعار فلا يسعنا إلا أن نتحدث بشكل فرضيات قد تصح وقد لا تصح بناء على التجارب والخبراء.

الفرضية الأولى: ربطت هذه الفرضية ظهور الأزمات المالية بطبيعة النظام الاقتصادي المهيمن على العالم كل فترة، وهذه الفرضيات تقارب الصحة بحيث أنه يلاحظ ظهور نتيجة التوسع في ظاهرة مالية معينة ميزت الفترة التي سبقت كل أزمة تمس قطاع النفط.[2]

الفرضية الثانية: وقالت هذه الفرضية أن سبب تفشي أزمات النفط تعود لظاهرة العدوى بين الأسواق وانتقال الأزمة من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي ككل، لكنها تبدو بعيدة عن الصحة إذ أن انهيار أسعار النفط في السوق العالمي قد يرجع أيضا لتغير نمط الاستهلاك العالمي للطاقة ووفرة المعروض من النفط مما يؤدي إلى تقلص الطلب العالمي عليه وهي وضعية تنشأ بدورها أزمة مالية لدى منتجي النفط نتيجة تراجع الريع النفطي مما يؤدي إلى نقص استهلاك السلع الأخرى لهذه الدول، فتجر الاقتصاد العالمي لحالة من الركود بفعل تراجع معدلات النمو العالمي.

[1] ماجد عبد الله المنيف، المرجع السابق، ص 84.

[2] بوشارب حسناء، أثر الأزمات المالية العالمية على اقتصاديا الدول النفطية، دراسة حالة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2019/2018، ص 200-201.

الفرضية الثالثة: ترى هذه الفرضية أن تأثر الدول المصدرة للنفط بالأزمات المالية يختلف من بلد لآخر حسب درجة ارتباط اقتصادها بسعر النفط، وهذه الفرضية صحيحة إذ أن حدة التأثر بالأزمات المالية تزيد كلما كانت الموارد المالية للبلد مرهونة بسعر البراميل كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

الفرضية الرابعة: عدم نجاعة ا لحلول للحد من الآثار المتكررة على الاقتصاد الجزائري بعد كل أزمة والمرهونة أساسا بتقليص التبعية اتجاه النفط فتعتبر صحيحة، إذ أن الاقتصاد الجزائري عجز عن تقليص هذه التبعية مند الاستقلال رغم تكرار الأزمات الاقتصادية المرتبطة بتدهور أسعار النفط وتكرار نفس لنتائج بعد كل أزمة.

وبعد تطرقنا لأهم الفرضيات التي جاءت لتفسير تخبط أسعار النفط، نأتي الآن لأهم توقعات الوكالة الدولية للطاقة بحيث: قالت أن أسعار النفط انتعشت في ظل فيروس كورونا لكن لا تزال تواجه درجة عالية من عدم اليقين لتقريرها الجديد.

تحولت توقعات الطلب لعالمي على النفط إلى مستوى ادنى، وقد يصل إلى ذروته في وقت مبكر، غير أن الحالة الأساسية للتقرير تعكس إعدادات السياسة الحالية، فمن المقرر أن يرتفع الطلب على النفط إلى 104 مليون برميل بنسبة قدرها 4% عن مستويات عام 2019.

وبدورة قال المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول "بدون ذلك من المقرر أن يزداد الطلب العالمي على النفط من الآن حتى 2026 لكي يصل الطلب العالمي إلى ذروته في أي وقت قريب، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات مهمة على الفوز لتحسين معايير

كفاءة الوقود، وتعزيز مبيعات السيارات الكهربائية والحد من استخدام في قطاع إنتاج الطاقة.[1]

توقعات منظمة أوبك: [2]

1- يتوقع أن يتم تلبية جل الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط من إمدادات الدول الأعضاء في أوبك، حيث يتوقع تزايد إجمالي إمدادات أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة بين 2010-و 2030 بحوالي 21.7 مليون ب/ي لتصل حوالي 59.5 مليون ب/ي في 2030.

2- يتوقع أن تلعب الدول الأعضاء في منظمة أوبك دورا بارزا في تلبية الجزء الأكبر من الزيادة في الطلب العالمي على النفط في المستقبل، وبشكل خاص الأقطار الأعضاء في أوبك حيث يتوقع أن تبلغ نسبة إنتاج هذه المجموعة من إجمالي الدول المنظمة من النفط إلى حوالي 75.4% خلال عام 2030 كما يتوقع أن تبلغ نسبة المساهمة في الإنتاج العالمي إلى حوالي 35.6% عام 2030.

3- تواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة لتوسيع طاقتها الإنتاجية والتصديرية لمواجهة الطلب المستقبلي على النفط، ليس بسبب العوامل من الجيوسياسية الخارجية والداخلية وعوامل عدم اليقين التي تحيط بالطلب على نفوذها بل لأسباب أخرى منها الاستثمارات الضخمة المطلوبة في قطاع توسعة الطاقات الإنتاجية.

4- تتوقع الشركة البريطانية العالمية (BP) تزايد في إنتاج منظمة أوبك من النفط الخام بقيمة 50 مليون برميل أفق 2030 ويعود توقع الزيادة إلى ارتفاع الطلب المحلي للدول

[1] العربية الوكالة الدولية للطاقة ت كشف توقعاتها لمستقبل النفط حتى 2026، 2021/03/17 تاريخ الزيارة 03/09/2021 الساعة 21:00 :www.alarabia,net http// .

[2] مدحت العراقي، ارتفاع أسعار النفط الأسباب، التداعيات، التوقعات، مجلة دراسات اقتصادية عدد 8، 19/06/2006.

المالكة للنفط، وكذا الطلب العالمي للدول الصناعية، إلا أن الزيادة في إنتاج تمثل استخراج واستغلال الدول المالكة للنفط الاحتياطي المؤكد.[1]

كما يمكننا القول أن المراقبين داخل كل من منظمة أوبك والوكالة الدولية للطاقة على عدم التنبؤ بالأسعار بل يوفر افتراضات طويلة الأجل مستويات الأسعر الضرورية لتوليد الاستثمارات الكافية المتعلقة بالعرض بهدف تلبية معدلات الطلب المفترضة المتوفرة من قبل وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية للفترة الممتدة بين 2010 و2030 ما بين 65 و 113 دولار للبرميل مع تقديم محاكاة تشمل حالات عرض وطلب متزايدة ومتقلصة تتراوح ما بين 70 و 90 دولار أمريكي للبرميل، وفي الأمد القريب من الممكن أن يؤدي الركود السائد مع ارتفاع الطاقة الإنتاجية جراء إنهاء مشاريع جديدة لإنتاج النفط إلى خفض الأسعار وتبقى تتراوح بين 75 و 78 دولار.

وفي الأخير يمكننا القول أن أسعار النفط تتحكم فيها عديد العوامل الداخلية والخارجية، مما يؤثر سلبا أو إيجابا على أسعار النفط، مما يجعل دول الأوبك تحت رحمة هذه العوامل، لذا توجب التوصل لآلية تضمن تسقيف الأسعار على المدى المتوسط والبعيد.

[1] أمينة مخلفي، أثر تطوير أنظمة استغلال النفط على الصادرات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 2013، ص 112.

خلاصة واستنتاج:

نستنتج من هذا الفصل أن النفط يحظى بمكانة عالية في السوق الدولية، فهو عصب الحياة لهذا السوق نظرا لأهميته في بناء الاقتصاد العالمي، فلا يمكن لأي دولة في العالم الاستغناء عنه أو إيجاد بديل حقيقي يحل مكانه، وتعتبر الجزائر من الدول الغنية بهذه المادة الحيوية، ويعد شريان الحياة لها والدعامة الاقتصادية للدولة الجزائري بحيث تستحوذ مداخيله على نحو 95% من المداخيل الكلية للجزائر، غير أن الجزائر وغيرها من الدول التي يقوم اقتصادها على النفط أساسا تبقى في خطر داهم، بحيث أن مداخيلها ما هي إلا رهينة الأسعار في السوق الدولية، ولذا شهدت هذه الدول وعلى غرار الجزائر أزمات كثيرة بسبب انخفاض أسعار البرميل، وعليه يتوجب على هذه الدول وخاصة الجزائر إيجاد مداخيل بديلة عن الريع البترولي حتى تكون في مأمن من تقلبات الأسعار.

خـاتـمـة

خاتمة:

من خلال دراسة علاقة الأزمة النفطية بالمشاريع التنموية في الجزائر وجدنا أن النفط هو اهم شريان اقتصادي في العالم وأنه يكتسي أهمية كبيرة لدى القوى العالمية المستوردة له وكذا الدول المنتجة له باعتباره أساس اقتصادها ومحرك عجلتها التنموية وهذا ما جعل القوى العالمية تعمل جاهدة وتسطر استراتيجيات متعددة لضمان توفقه خاصة بعد أزمة النفط العالمية بداية السبعينات، وجعل البعض يراهن عليه كوسيلة ضغط دولية مثلما تقوم به إيران من خلال ت هديدها بغلق مضيق هرمز لقطع شريان الإمدادات النفطية في لعالم، وجعل العديد من الدول وسياساتها التنموية مرتبطة بأسعاره باعتباره أساس اقتصادها والجزائر نموذجا لهذه الدول المرتبطة سياستها بأسعار النفط وتقلباته.

فلقد أثبتت الأزمة النفطية نهاية الثمانينات ما يمكن أن يؤدي ربط المشاريع التنموية بأسعار النفط، وهذا ما جعل القادة السياسيين في الجزائر خاصة بعد 1999 يعملون جاهدين على تطوير المداخيل خارج قطاع المحروقات، والعمل على خلق مشاريع تنموية في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والفلاحة خاصة.

كما أنه من خلال هذا البحث اتضح أنه كلما كانت هناك بحبوحة مالية بسبب ارتفاع أسعار النفط أثر ذلك سلبا على سير عجلة التنمية والمشاريع التنموية في الجزائر.

كما أنه خلال دراستنا وبناء على ما سبق خلصنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

- تعادل الثروة النفطية ما يتجاوز 95% من مجمل إيرادات الدولة الجزائرية.
- تسعى الدولة الصناعية لإيجاد بدائل النفط، كالطاقة النووية والكهربائية.
- تبقى الدول المصدرة للنفط والتي تعتمد عليه كمصدر وحيد للدخل تحت رهانات السوق العالمية فترتفع مداخيلها بارتفاعه وتنخفض بانخفاضه.
- هناك تنافس شديد بين منظمة opec والوكالة الدولية للطاقة من اجل فرض سعر يخدم مصالح كل طرف ويجبنه خسائر لانخفاض أو الارتفاع على التوالي.

التوصيات:

- إلزامية إخضاع العوائد المالية من قطاع النفط لمبادئ الحوكمة مما يعزز شفافية استخدامها مما يضمن أكبر انتفاع منها، بدلا من صرفها في مشاريع غير استثمارية.
- ضرورة التنويع في الاقتصاد الوطني بما يضمن الأمان المالي للدولة في حال انخفاض أسعار النفط.
- استحداث هيئات تشرف على عملية التخطيط الاقتصادي وذلك لما يتوفر عليه من مواهب وكذلك خبرات تستطيع تحريك عجلة التنمية في البلاد كلما أتيحت لها الفرصة.
- ضرورة التعاون بين أعضاء أوبك وتوحيد السياسات بما يخدم سعر البرميل والتوقف على التصرفات الفردية الأحادية التي تنتهجها البعض في عملية خفض أو رفع إنتاجها.
- ضرورة استغلال الدول المنتجة للبترول لمواردها المتجددة كالطاقة الشمسية والنووية والكهربائية لتقليل استهلاك النفط محليا.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. أحمد منذور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، ط 1، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990
2. أديب خضور، الإعلام والأزمات، الرياض أكاديمية نايف، ط 1، 1999
3. أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015
4. د. نادية العقون، د. أسماء مخاليف، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.
5. زيد منير عبوي، إدارة الأزماتـ دار كنوز المعرفة للنشر والتويع، عمان، ط 1، 2007،
6. سليم بطرس جلدة، الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2011
7. عبد اللطيف أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982
8. علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في أوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 138،، 2011
9. قدري علي عبد الحميد، اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، دار الجامعة الجديد للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
10. قدري علي عبد المجيد، اتصالات الأزمة وإدارة الأزمات، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2007

11. ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار لعربية المصدرة للبترول، الكويت، المجلد 35، العدد 129، 2009، الطبعة العربية، 2013،

12. ماجد عبد الهادي المساعدة، إدارة الأزمات، المداخل، المفاهيم، العمليات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2012

13. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983

14. محمد ناصر مهنا، إدارة الأزمات، مؤسسات شباب الجامعة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2006

15. محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2008

16. مليكة زغيب، زينة قمري، البيئة، الزراعية المستدامة والمنتجات المعدلة وراثيا، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009

17. يسرى محمد ابو العلاء، مبادئ الاقتصاد البترولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 1996

18. يسري محمد أبو العلاء، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2008

19. يوسف أبو فارة، إدارة الأزمات، مدخل متكامل، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009

المذكرات والرسائل:

20. بن زوة حفيظة، جدي سهام، المعالجة الإعلامية لأزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر، مذكرة شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.

21. عامري عائشة، أحجب نفعي عمار، أثر الأزمة النفطية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة شهادة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر.

22. عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر.

23. عماد سالم محمد أبو مرمي، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2014/2000، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2016

24. مباركي كريمة، استراتيجيات استخلاف الثروة النفطية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 1، 2014/2013

25. مليكة جرمويا، السياسة الفلاحية والإصلاحات الطارئة عليها، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، 2005

26. مسعود البلي، واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010/2009

27. نوري نبيلة، استراتيجية الترقية الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2012

الجرائد والمجلات والندوات والمؤتمرات:

28. أنور أبو العلاء "الفرق بين ذروة الإنتاج ونضوب البترول الخام، جريدة الرياض الاقتصادي، العدد 15867، 2011/12/03 السعودية.

29.

30. راهم فريد، وبوركاب نبيل ، انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، بدون تاريخ

31. الزيتوني الطاهر، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون لعربي، المجلد 37، العدد 139، 2011

32. صفية بوزار، فعاليات وانعكاسات سياسات الشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)، ملتقى دولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 09/08 ديسمبر 2014 الجزائر)

33. طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1999–2013) المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.

34. عبد الحميد قومي، حمزة عايف، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة (الملتقى الدولي حول استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 16615 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة)

35. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، غزة، المجلد 15، ع 01، 2013

36. مدحت العراقي، ارتفاع أسعار النفط الأسباب والتداعيات، التوقعات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 8 سنة 19//06/2006.

37. مدحت العراقي، ارتفاع أسعار النفط الأسباب، التداعيات، التوقعات، مجلة دراسات اقتصادية عدد 8، 19/06/2006.

38. مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة بجاية الأمير عبد لقادر كلية الشريعة قسنطينة، 2015

39. مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، يوم 14 ماي 2015

40. وحيد خير الدين الاقتصاد الجزائري رهن تقلبات السوق العالمية، جريدة الجزائر نيوز، 2012/01/28

المواد و المواقع الإلكترونية

41. المادة 21 من الأمر رقم 01-03، الخاص بالاستثمار.

42. صندوق النقد الدولي، دليل الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، الطبعة العربية، الطبعة العربية، 2013، متاح على موقع http//www.imf.irgs guide بتاريخ 2011/09/02.

43. العربية الوكالة الدولية للطاقة ت كشف توقعاتها لمستقبل النفط حتى 2026، 2021/03/17 تاريخ الزيارة 03/09/2021 الساعة 21:00 .http// :www.alarabia,net

المراجع باللغة الفرنسية

44. Abdelatif Rabah, sonatrach une entreprise pas comme le autres Algérie, 2006